رؤية مقترحة لتهيئة موارد تمويلية مُستدامة معتمدة على الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج

إعداد

د/ السيد اسماعيل محمد غمري

أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية
جامعة الأزهر بالقاهرة

د/ شيماء السيد محمد عطية عبدالهادي

أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية
جامعة الزقازيق

رؤية مقترحة لتهيئة موارد تمويلية مُستدامة معتمدة على الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج

د/ السيد اسماعيل محمد غمري[*1] ، د/ شيماء السيد محمد عطية عبدالهادي[*2]

مستخلص

شهدت البدايات الأولى للقرن الحادي والعشرين سلسلة متعاقبة من التحولات والمتغيرات المعرفية والتكنولوجية ، وأضحى التحول الرقمي هدفًا استراتيجيًا وحتميًا لا يُمكن الفكاك عنه أو الحياد عن مراميه وتوجهاته ، فهو أحد الآليات الرئيسة للولوج إلى آفاق التنمية المستدامة، حيث استقوت أنواع التكنولوجيا المتقدمة فطمست معالم المعرفة القديمة ، وأزالت الحواجز بين أنظمة الإنتاج المادية والرقمية ،وأفرزت صيغة مجتمعية جديدة تتطلب نوعية مغايرة من الأعضاء، وأفراد وفرق العمل الضامنة لتدعيم التواصل الوثيق بين الجامعات ومؤسسات العمل والإنتاج كأحد الآليات اللازمة لتزويد المجتمع بهذه النوعية من الأفراد ، حيث تتكامل المجهودات ويتم تبادل الفوائد والمنافع ، بما يُتيح استدامة المكاسب التبادلية والمشتركة ، واستهدف البحث صياغة رؤية تربوية لتهيئة موارد تمويلية جديدة من خلال أنشطة الشراكة ، ومن خلال استجلاء اتجاهاتها التقدمية ذات التأثير في ذلك ، حيث تقوم الجامعات بأدوارها معتمدة على تلك الشراكة المستهدفة بتقديم خبراتها ورؤاها العلمية والفنية والتوعوية والبحثية للشريك المجتمعي، كما تقوم مؤسسات الإنتاج المتحالفة مع الجامعات كذلك بدورها في توفير متطلبات تحسين التعليم والتعلم والبحث العلمي ورعاية الابتكار من خلال تهيئة موارد تمويلية دائمة ومتجددة تضمن تبادل المنافع بين الشريكين المتحالفين ، ولقد تعددت اتجاهات توثيق العلاقة والشراكة بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية ومن بينها : مراكز التميز البحثي ، وجامعة الشركات ، والحاضنات التكنولوجية، والكراسي البحثية ، والشركات القابضة التكنولوجية ، ومتنزهات العلوم والتكنولوجيا والجامعة الريادية واعتمدت البحث على المنهج الوصفي

- أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية – جامعة الأزهر بالقاهرة.
- أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية – جامعة الزقازيق .

التحليلي الذي يستهدفب استجلاء منطلبات وآليات تهيئة موارد جديدة ومتجددة من خلال شراكات متميزة ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث ضرورة إعادة رؤية ورسالة الجامعات لتجديد بنية الجامعات والتعاطى الجيد مع اتجاهات وصيغ التجديد التربوي مثل مراكز التميز البحثي وجامعة الشركات والكراسى البحثية وجامعة ريادة الأعمال . ومنظمات التعلم..وصياغة استراتيجية تربوية داعمة للشراكة ،واعتماد التخطيط لتنمية الموارد الفكرية والبشرية على أساس منهجية علمية ،لضمان المشاركة الفاعلة من كوادر وخريجي التعليم الجامعي في أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

الكلمات المفتاحية : رؤية مقترحة ، موارد تمويلية مُستدامة ، الشراكة ، الجامعات، مؤسسات الإنتاج

Proposed Vision for Establishing Sustainable Funding Resources Relying on the Partnerships Between Universities and Production Institutions

Abstract

The early beginnings of the twenty-first century witnessed a successive series of cognitive and technological transformations and variables. Digital transformation has become a strategic and inevitable goal that cannot be avoided or deviate from its goals and directions. It is one of the main mechanisms for achieving sustainable development horizons. Where advanced types of technology became stronger, obliterating the features of ancient knowledge, removing barriers between physical and digital production systems, and producing a new societal formula that requires a different quality of members, And individuals and work teams ensuring the strengthening of close communication between universities and labor and production institutions as one of the necessary mechanisms to provide society with this type of individuals, where efforts are integrated and benefits and advantages are exchanged, in a way that allows for the sustainability of mutual and joint gains, The research aimed to formulate an educational vision to create new funding resources through partnership activities, and by clarifying its progressive trends that have an impact on this, as universities carry out their roles relying on that targeted partnership by providing their scientific, artistic, awareness-raising and research expertise and visions to the community partner. Production institutions allied with universities also play their role in providing the requirements for improving teaching, learning, scientific research, and fostering innovation by creating permanent and renewable financing resources that ensure the exchange of benefits between the two allied partners. There have been many directions for strengthening the relationship and partnership between universities and productive institutions, including: centers of research excellence, the corporate university, technological incubators, research chairs, technology holding companies, science and technology parks and the entrepreneurial university. The research relied on the descriptive analytical approach that aims to clarify the demands and mechanisms for creating new and renewable resources. Through distinguished partnerships, one of the most important findings of the research is necessary, Renewing the vision and mission of universities to renew the

structure of universities and dealing well with the trends and formulas of educational renewal, such as centers of research excellence, the University of Companies, research chairs, and the University of Entrepreneurship. And learning organizations... formulating an educational strategy that supports the partnership, and adopting planning for the development of intellectual and human resources based on a scientific methodology, to ensure the effective participation of university education cadres and graduates in social and economic development activities.

Keywords: proposed vision, Sustainable financing resources , partnership, universities, productive institutions

مقدمة البحث

شهدت البدايات الأولى للقرن الحادي والعشرين سلسلة متعاقبة من التحولات والمتغيرات المعرفية والتكنولوجية ، وأضحى التحول الرقمي هدفًا استراتيجيًا وحتميًا لا يُمكن الفكاك عنه أو الحياد عن مراميه وتوجهاته ، فهو أحد الآليات الرئيسة للولوج إلى آفاق التنمية المستدامة، حيث استقوت أنواع التكنولوجيا المتقدمة فطمست معالم المعرفة القديمة ، وأزالت الحواجز بين أنظمة الإنتاج المادية والرقمية ، وأفرزت صيغة مجتمعية جديدة تتطلب نوعية مغايرة من الأعضاء، الأمر الذي يفرض على الجامعات تجويد عملياتها وممارساتها بغية تزويد المجتمع بتلك النوعية من الأفراد ، وفي المقابل تُؤشر ملامح واقع الجامعات عن العديد من المعوقات والصعوبات والتي قد يكون مردها إلى ضعف التمويل الحكومي، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي باعتباره الملاذ الآمن للكثيرين نحو الحراك الاجتماعي واللحاق بركب التنمية المستدامة.

مما يتطلب بدوره اقتراح خيارات لتمويل التعليم الجامعي باستدامة وتنويع مصادره ، لكي تتخلص الجامعات من كل تبعية مالية قد تعيق استمراريتها، وبقائها، ونموها حاليا ومستقبلا. كما أن تحقيق التمويل المستدام يتطلب تمكين الجامعات من خلال تحقيق الاستقلال الإداري والمالي التام؛ ليتسنى لها تفعيل خياراته، والاستفادة القصوى من بدائله، مع ضرورة تعظيم الفائدة من التمويل الحكومي وزيادة ميزانية التعليم الجامعي منه، وترشيد الإنفاق، وتقليل الهدر، وإحداث توازن بين موازنات الجامعات، فضلًا عن ضرورة تدبير موارد مالية إضافية **(جمعة ،2020، ص89).**

ولم تكن مؤسسات الانتاج بمعزل عن التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة والمنافسة وضغوط المستثمرين وتغير بيئة العمل والانتاج بحيث أضحت معتمدة بدرجة كبيرة على المستحدثات التكنولوجية بدرجة رئيسة ، وهى بذلك تحاول الاستفادة من المعارف المبتكرة ومتابعة الأبحاث الجامعية كداعم رئيس لفاعليتها الانتاجية ، وتوافقًا مع تلك التحولات أضحت المؤسسات الانتاجية في حاجة ماسة لتطوير المزيد من الشراكات التعاونية مع الجامعات ،ومن هنا أصبحت عملية تجسير العلاقة بين التعليم الجامعي ومؤسسات الإنتاج وإدارة الأعمال ضرورة لا غنى عنها كأحد آليات التمويل المستدام للجامعات، حيث يُعنى التعليم الجامعي بتوفير الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على الإسهام بفعالية في تحقيق متطلبات التنمية

الصناعية والاجتماعية، كما أنه يُعد أفضل استثمار لرأس المال الفكري والبشري، وضرورة كذلك لاستدامة مؤسسات الإنتاج وصمودها، حيث تحول الكثير منها إلى مراكز متقدمة للتعلم والمعرفة تُجري البحوث وتبتكر حلولًا لمشكلات الأعمال عبر البحوث الفردية والجماعية المتكاملة.

والمستقرىء لواقع الجامعات يلحظ أنها تُعاني العديد من المشكلات ومن بينها: عجز الموارد المالية الحكومية وعدم كفاءتها، وضعف مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ، ومحدودية التمويل الذاتي والتمويل الخارجي في شكل منح وقروض،وغيرها من المشكلات التي لايُمكن الفكاك عنها إلا من خلال تعديل بعض السياسات الجامعية بل وانتهاج أخرى جديدة التي من شأنها تطوير الأنظمة والإجراءات المالية والإدارية، وربط برامج التعليم باحتياجات المؤسسات الانتاجية، وتشجيع المنافسة بين رجال الأعمال على تقديم خدمة تعليمية متميزة وتشجيع الشراكات الإيجابية الفاعلة بين كلا الشريكين(**بلتاجي، 2015،ص 18**).

وبذلك تُعد عملية بناء التحالفات بين الجامعات ومؤسسات الانتاج خطوة استراتيجية تحقق فوائد مشتركة للطرفين، فالشراكة تسهم في تطوير مؤسسات المجتمع وتعزيز قدرتها التنافسية، كما تتيح للجامعات فرصًا أوسع للتمويل عبر تسويق الأبحاث والمبتكرات العلمية، ومن جهة أخرى تسهم هذه الشراكة في إعادة هيكلة الأدوار بين الأكاديميين والطلاب وأصحاب الخبرة العملية ، مما يعزز من تكامل الجهود ويعظم الفائدة المتبادلة، بما ينعكس إيجابًا على تنمية الموارد البشرية وزيادة الموارد التمويلية للجامعات، ومن هنا يسعى البحث الحالي لعرض أبرز الاتجاهات المعاصرة للشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج ومحاولة الاستفادة منها في بلورة رؤية مقترحة للتمويل المستدام للجامعات.

مشكلة البحث

لقد أصبح انخراط الجامعات ومؤسسات الانتاج في أنشطة التحول الرقمي واحتضان التكنولوجيا وتحقيق منظومة الجودة من أهم مقومات القدرة التنافسية ، التي قد تُمكن تلك المؤسسات من التصدي للمشكلات والتحديات التي قد تُؤثر بشكل كبير في أدائها لأدوارها المجتمعية والمشاركة في أنشطة التنمية المستدامة ، وخاصة في تأثرها الواضح بعوامل التغيير ، مما قد يحول دون تحقيق تلك المؤسسات لمستويات ملائمة من الصمود والبقاء، وقد يكون على المؤسسات جميعًا اكتساب القدرة على توظيف المعلومات واستخدامها لبناء استراتيجيات

التعامل مع الطبيعة المتغيرة للأعمال واتخاذ القرارات الصحيحة بشكل يمكنها من إعادة تنظيم أنشطتها وممارسات العاملين فيها من خلال تحولها الحتمي إلى مراكز للتعلم المستمر.

تلك التحولات التي ألقت بظلالها على مؤسسات التعليم الجامعي وفرضت العديد من الصعوبات والتحديات التي قد تُقلل من قيامها بأدوارها التعليمية والبحثية والتوعوية والتنموية ، وإدراكًا من الجامعات لدورها في التوظيف الجيد للأنواع المتغايرة من التكنولوجيا ، وانسجامًا مع الدور الرئيس للجامعات في نقل المعرفة وتطبيق التكنولوجيا من خلال الابتكارات العلمية والبحثية ، واعترافًا بحالة الكثير من مؤسسات التعليم الجامعي التي تُعاني من ضعف القدرة على تحقيق بعض مراميها المنشودة كنتيجة حتمية لمحدودية مواردها المالية، مما قد يُؤثر في إضعاف ثقة المجتمع في خريجيها ومنسوبيها.

حيث يعتمد تمويل التعليم الجامعي على الموازنة العامة للدولة على عكس ما هو سائد بالدول المتقدمة حيث تُعد المؤسسات الانتاجية عناصر رئيسة في التمويل بفضل ما تُحققه من أرباح وما تحصل عليه من حوافز وإعفاءات بسبب مشاركتها في تمويل الجامعات، أما بالنسبة للدول العربية – ومنها مصر– فإن التمويل الأساسي مرده إلى الحكومات ولا يزال دور القطاع الخاص محدود للغاية ، وهنا يتوجب على الجامعات البحث عن موارد تمويلية جديدة**(محروس والسلمي ، 2019، ص 50)**.

وهذا ما أكدت عليه نتائج العديد من البحوث والدراسات العلمية ، حيث أفضت **دراسة بلتاجي** إلى أهمية تحويل الوحدات الأكاديمية بالجامعات إلى وحدات انتاجية في مجالات العمل المختلفة ، وتقديم المشورة العلمية والخبرة الفنية لسياقات المجتمع المتنوعة بما يوفر لها موارد إضافية، أى زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين مع التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع**(بلتاجي ،2015،ص19)**، ويتوافق ذلك مع ما أكدت عليه **دراسة بكر** من ضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي ، وتأتي الجامعة المنتجة كإحدى الصيغ المطروحة للموارد البديلة لتمويل التعليم الجامعي ، أى استثمار وتوظيف كافة إمكانات الجامعات للحصول على موارد مالية إضافية **(بكر ،2019، ص 398)**، واتساقًا مع تلك النتائج فقد أكدت **دراسة جمعة** على ضرورة تنويع مصادر التمويل الجامعي والأخذ بخيارات التمويل المستدام والاستفادة القصوى من بدائله ، مع التأكيد على أهمية زيادة ميزانية التعليم الجامعي وترشيد الانفاق وتقليل الهدر **(جمعة ،2020، ص90)**

وعلى الصعيد الآخر أضحت مؤسسات المجتمع الصناعية والانتاجية والخدمية مطالبة بالتحول إلى مصانع للتعلم والابتكار ، بشكل يمكنها من إعادة تنظيم هياكلها والبنى الفكرية للعاملين للانسجام مع الطبيعة المتغيرة للأعمال والخدمات والصناعات ، كرد فعل يتناسب مع تغلغل التكنولوجيا الرقمية في كل المؤسسات ، وبذلك يتضح جليًا أن كلا من الجامعات ومؤسسات الانتاج في حاجة ماسة إلى الآخر لتتحول الجامعات والمصانع والشركات إلى حالة جديدة من إقامة الروابط المتينة وتقاسم الأدوار وبناء التحالفات ، حيث تُعد الشراكة على كافة أشكالها وصورها هى طوق النجاة وطريق الخلاص للجامعة للتغلب على قلة الموارد التمويلية ولمؤسسات الانتاج للحاق بركب المؤسسات المنافسة في عالم سريع التغيير.

وتأسيسًا على ذلك يُمكن إيجاز مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما الأصول النظرية التي تستند إليها الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج ؟
2- ما أهم القوى والعوامل المؤثرة في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج ؟
3- ما أبرز معالم واقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج كما تعكسها البحوث والدراسات السابقة ؟
4- ما أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج؟
5- ما الرؤية المقترحة لتهيئة موارد تمويلية جديدة للجامعات من خلال تفعيل الشراكة مع مؤسسات الصناعة والانتاج؟

أهداف البحث

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، **ومن أهمها:**

1- استكشاف المفاهيم والنظريات التي تدعم هذا النموذج من التعاون بين القطاعات التعليمية والصناعية .

2- الكشف عن مدى تأثير القوى والعوامل المتنوعة ذات التأثير في التوجه نحو الاهتمام بالشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج وبيان كيفية الإفادة منها في تنامي الاهتمام بأنشطة الشراكة.

3- التعرف على أهم الاتجاهات الحديثة للشراكة ذات القدرة الفائقة على تهيئة موارد تمويلية جديدة ومتجددة للجامعات ، بما يُحقق المنافع المتبادلة التي يُمكن تحقيقها لكلا الطرفين المتشاركين.

4- دراسة العوامل التي تسهم بشكل كبير في نجاح أو فشل الشراكات بين الجامعات والصناعة .

5- تحليل الاتجاهات العالمية والمحلية في مجال الشراكة بين الجامعات والصناعة وتحديد أفضل الممارسات .

6- تقديم حلول مبتكرة لتوفير موارد تمويلية مستدامة للجامعات من خلال تعزيز التعاون مع القطاع الصناعي .

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والإنتاج في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تعد الشراكة من أبرز الاتجاهات التربوية الحديثة التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تفعيل دور الجامعات في التنمية المستدامة. يمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط التالية:

1. **توفير التمويل المستدام** : تُعد الشراكة مصدرًا مهمًا لتوفير التمويل اللازم للجامعات، مما يسهم في تحسين أنشطة التعليم والبحث العلمي، وتوسيع مشاركة الجامعات في تنمية المجتمع. كما تعمل الشراكة على تسهيل تدفق الموارد المالية بشكل مستدام.

2. **تعزيز التعاون بين المؤسسات** :تُعد الشراكة مؤشرًا قويًا على تعزيز التواصل وبناء تحالفات استراتيجية بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والإنتاج، مما يسهم في توحيد الجهود الوطنية وتقليل تكرار الأنشطة وإهدار الفرص التنموية.

3. **إثراء السياسات التربوية** :يهدف البحث إلى تقديم دليل إرشادي يساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية وسياسات تهدف إلى تمكين الشراكة بين الجامعات والصناعة، بما يحقق المنافع المتبادلة للطرفين ويعزز فعالية التعاون في مجالات التعليم والابتكار.

4. **إثراء المعرفة الأكاديمية** :يقدم البحث مساهمة هامة في إثراء المكتبة العربية وأدبيات البحث التربوي ذات الصلة بالشراكة بين الجامعات والصناعة، ويعزز من الفهم الأكاديمي حول أهمية هذا التعاون في تحسين التعليم وتنمية المجتمع.

5. **فتح أفق البحث العلمي** :يفتح البحث المجال لإجراء دراسات تربوية مرتبطة بالأصول الاجتماعية والاقتصادية للشراكة بين الجامعات والصناعة، ويسهم في توسيع الأبحاث المستقبلية في هذا المجال.

6. **تحويل المؤسسات الصناعية إلى مراكز تعلم مستمر** : يُمكن أن يساعد البحث الحالي في توجيه مؤسسات الصناعة والإنتاج إلى التحول إلى مراكز للتعلم المستمر، مما يتيح لها الاستفادة من الأفكار البحثية والابتكارات التي تسهم في تحسين الإنتاج وتطوير الصناعات.

منهجية البحث

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي، والذي يُعنى ببناء خلفية نظرية عن الشراكة وما يكتنف ذلك من تحديد للقوى والعوامل ذات التأثير في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج ، حيث يتم تشريح الاتجاهات الحديثة للشراكة، وما يتم تحويله منها إلى متطلبات وآليات تنفيذية لتهيئة الموارد التمويلية الجديدة ، والتي يُمكن أن تُسهم في تحسين أداء الجامعات لأدوارها المتنوعة في المجتمع.

مبررات البحث

تتنوع مبررات البحث ودواعيه ، **ويُمكن إيجازها فيما يلي:**

1- انطلق البحث من فرضية أن الشراكة تُعد توجهًا عالميًا تقدميًا يُؤكد على تحقيق المنافع المتبادلة بين الجامعات وبين مؤسسات الصناعة والانتتاج ، حيث أضحت الجامعات بمفردها غير قادرة على ضمان جودة التعليم والتعلم ورعاية الابتكار واحتضان المبتكرات الجديدة ، والتي تُعد بضاعة رائجة في سوق العمل والانتاج ومؤسسات الصناعة.

2- هناك توجهات عالمية لتوثيق الروابط والعلاقات وبناء التحالفات المتينة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج.

3- تقليل مسئوليات الدول في تخصيص موارد مالية ملائمة للانفاق على تحسين جودة التعليم ومؤسساته أدى إلى حتمية البحث عن موارد جديدة ومتجددة لتمويل الجامعات ، وخاصة في خضم التوجه نحو سياسات تحرير الاقتصاد والخصخصة وعولمة الاقتصاد.

4- يؤكد البحث على عضوية العلاقات والروابط وحتمية التأثير والتأثر المتبادل بين منظمات المجتمع ومؤسساته المتنوعة، حيث انعكست الكثير من الاتجاهات والمعايير الصناعية تاركة آثارها على مؤسسات التعليم الجامعي ، حيث أصبحت مطالبة بتحقيق معايير الجودة وتحقيق التنافسية، والسعى إلى تسويق الأفكار المبتكرة ، وتحسين العائد الربحي والمادي ، وتقليل الهدر والفاقد في الجهود والموارد ، والتوجه نحو الاهتمام بالجامعات الخاصة والجامعات الأهلية كصيغ ونماذج تعليمية قادرة على مواكبة التوجهات العالمية الحديثة في التعليم الجامعي.

5- سعى الجامعات إلى مزيد من المشاركة الجادة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال بناء استراتيجيات وطنية قادرة على احتضان التكنولوجيا الرقمية ، وإعادة تنظيم الجامعات لهياكلها التنظيمية بما يُمكنها من التعلم المستمر ، وتهيئة الخريجين للتعامل الإيجابي مع الطبيعة المتغيرة للأعمال وتضمين المناهج والمقررات لمهارات العمل المتوقعة في المستقبل ، بما يُعزز جودة التعليم وتأهيل الشباب للعمل اللائق بهم ، بما يُعزز فرص مشاركة الجامعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حدود البحث

يُمكن بلورة حدود البحث كما يلي :

الحد الزمني:

سيتم التركيز على الفترات الزمنية التي شهدت تحولًا كبيرًا في علاقات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والإنتاج خلال العقدين الأخيرين (من 2000 إلى 2024)، حيث يمكن رصد تطور هذه الشراكات ومدى تأثيرها على تمويل التعليم الجامعي.

الحد الجغرافي:

سيتم تحديد نطاق البحث ليشمل بعض الدول أو المناطق التي تشهد تطورًا ملحوظًا في هذا المجال. يمكن أن تركز الدراسة على الدول العربية أو بعض الدول التي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكات الأكاديمية والصناعية.

الحد الموضوعي:

سيتم تناول العوامل التي تؤثر في إنشاء وتنفيذ الشراكات بين الجامعات والصناعة، وتحديدًا تلك التي تساهم في توفير موارد تمويلية جديدة ومتجددة، كما يركز البحث على كيفية تحقيق الفائدة المتبادلة بين الجامعات والصناعة، وكيف يمكن من خلال هذه الشراكات تحسين تمويل التعليم الجامعي وتطويره باستخدام موارد التمويل المتجددة والمبتكرة. كما سيعالج البحث مشكلات التمويل التقليدي وكيفية توسيع نطاق التعاون لتحقيق التنمية المستدامة.

مصطلحات البحث

يُمكن عرض مصطلحى البحث فيما يلي:

موارد تمويلية مستدامة

تعددت تعريفات **التمويل المستدام** فيعرف على أنه " استراتيجية تعالج مشكلة ضعف قدرة الحكومات على توفير الأموال اللازمة لتغطية احتياجات المؤسسة الجامعية كاملة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية باستدامة" **(جمعة ، 2020، ص 69).**

ويُمكن تعريف موارد تمويلية مستدامة إجرائيا على أنها "مصادر وآليات حديثة ومبتكرة ومستمرة لضمان حصول الجامعات على التمويل اللازم لدعم الأنشطة التعليمية أو المشروعات البحثية المختلفة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها والاستمرار والصمود والتنافس مع نظيراتها على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية"

الشراكة بين الجامعة ومؤسسات الانتاج

يُعد مفهوم الشراكة من المصطلحات التي نالت قدرًا كبيرًا من الاهتمام في أدبيات البحث التربوي، سواء من الأفراد أو المؤسسات أو المعاجم المتخصصة فمن المنظور اللغوي تشارك في الأمر : أى لكل منهما نصيب فيه ، وأشركه في أمر بمعنى أدخله فيه ، وشاركه ؛ كان

شريكه ويُقال فلان يشارك في عمل كذا أى له نصيب فيه **(مجمع اللغة العربية ، 2004، ص480)**.

وتُعرف الشراكة بين الجامعة والصناعة بأنها " كل ما من شأنه ربط الجامعات وما تقدمه من أبحاث ، وما تطلع إليه من تدريب لطلابها بمؤسسات الصناعة التي توفر التدريب العملي وتُساهم بنسبة في تمويل هذه الجامعات ، ويُمكن للجامعات أن تستخدم إمكانات مؤسسات الصناعة مقابل عقود أو تطوير منتجاتها"**(سليمان،2022،ص 341)**.

ويُمكن تعريف الشراكة بين الجامعة ومؤسسات الصناعة والانتاج إجرائيًا على أنها" عملية منظمة مخططة هادفة وموثقة بعقود وبروتوكولات بين كل جامعة وواحدة أو أكثر من مؤسسات الصناعة والانتاج ، يتم خلالها التحديد الدقيق لمهام ومسئوليات ومجالات عمل كلا الشريكين والمنافع المتبادلة فيما بينهما، مستفيدة في ذلك بالاتجاهات الحديثة للشراكة كمراكز التميز البحثي ، وجامعة الشركات ، والحاضنات التكنولوجية، والكراسي البحثية ، والشركات القابضة التكنولوجية ، ومتنزهات العلوم والتكنولوجيا والجامعة الريادية ، ... وغيرها من الاتجاهات التي من شأنها تعظيم قدرة كلا الشريكين على تحقيق الاستدامة والتنافسية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية".

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والبحوث السابقة التي أولت اهتمامًا كبيرًا بالشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المتنوعة وكذلك البحث عن بدائل وموارد تمويلية مستدامة للجامعات ، ويمكن للبحث الحالي عرض بعض الدراسات وثيقة الصلة بمتغيرى البحث مرتبة زمنيًا من الأقدم للأحدث من خلال ما يلي :

أولا: دراسات ترتبط بالتمويل المستدام للجامعات

يُمكن عرض بعض الدراسات وثيقة الصلة بتمويل الجامعات كما يلي:

1- دراسة بلتاجي (2015) وعنوانها: تمويل التعليم العالي في مصر : المشاكل والبدائل المقترحة ، انطلقت الدراسة من التحولات المتلاحقة والاعتماد المتنامي للمجتمعات على التكنولوجيا ومطالبة الجامعات بتجويد عمليات تعليم وتعلم الطلاب ليتمكنوا من مهارات العمل في المجتمع الجديد ، بينما تعمد الجامعات – في كثير من الأحيان- إلى سياسة الكم دون

الكيف ؛ ولذا استهدفت الدراسة اقتراح مجموعة من البدائل التي من شأنها زيادة الموارد للجامعات ، وكان من أهم النتائج التي انتهت إليها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، والاعتماد على صيغ جديدة للتعليم كالتعلم الالكتروني والذاتي وغيرها ،والسعى لنقل الجامعات لنموذج الجامعة المنتجة.

2- دراسة (بكر وجمعة والسعودي، ٢٠١٩) بعنوان "تمويل التعليم الجامعي المصري من موارد بديلة "هدفت الدراسة التوصل إلى مجموعة من المقترحات لتمويل التعليم الجامعي المصري من موارد بديلة من خلال: رصد مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري، التعرف على أهم الموارد البديلة لتمويل التعليم الجامعي المصري، التوصل إلى مجموعة من المقترحات لتمويل التعليم الجامعي المصري من موارد بديلة، واستخدم البحث المنهج الوصفي، ومن أهم نتائج البحث: تتنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي في ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع . يتم تمويل التعليم الجامعي عن طريق مصادر أساسية وأخرى ثانوية، وتأتي الجامعة المنتجة كإحدى الصيغ المطروحة للموارد البديلة لتمويل التعليم الجامعي، يليها الوقف، ثم الكوبونات التعليمية، والكراسي البحثية .

3- **دراسة محروس والسلمي (2019) وعنوانها : بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤية مصر والسعودية 2030** والتى استهدفت تحديد أهم مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء التجارب العالمية في هذا المجال ، وتحديد البدائل التي طرحتها رؤيتى مصر والسعودية 2030، وصولًا لتحديد البدائل المناسبة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء النُظم والتجارب العالمية ورؤيتى مصر والسعودية 2030 ، وانتهت الدراسة إلى اقتراح العديد من البدائل التمويلية للجامعات ومن بينها: الشراكة مع القطاعات الاقتصادية غير الحكومية، والشراكة مع الجامعات الخاصة والمؤسسات المجتمعية غير الحكومية والبنوك الدولية والوطنية والتجارية والخاصة ، وإسهامات الأسر والوقف وتنظيمات المجتمع المحلي والوقف وغيرها إضافة إلى التمويل الذاتي مع ترشيد الانفاق والمحافظة على الجودة .

4- **دراسة (جمعة، ٢٠٢٠) بعنوان: "التمويل المستدام للتعليم الجامعي : الآليات والخيارات"** هدف البحث إلى الوقوف على مفهوم التمويل المستدام وأهم آلياته، وتحديد المتغيرات المجتمعية الدافعة للأخذ به في التعليم الجامعي، وبيان المعايير المستخدمة في قياس مدى استدامة تمويل

التعليم الجامعي، وعرض إجراءات استخدام مصادر تمويل التعليم الجامعي الحالية بشكل أكثر فعالية، واقتراح خيارات لتمويل التعليم الجامعي باستدامة. واستخدم البحث المنهج الوصفي . وتوصل إلى عدة نتائج منها : أنه يجب على التعليم الجامعي في ضوء الضغوط الاقتصادية وزيادة الطلب الاجتماعي عليه الأخذ بخيارات التمويل المستدام، وأن التمويل المستدام يستهدف تنويع مصادر التمويل؛ لكي تتخلص الجامعات من كل تبعية مالية قد تعيق استمراريتها وبقائها، ونموها حاليا ومستقبلا، كما أن تحقيق التمويل المستدام يتطلب تمكين الجامعات من خلال تحقيق الاستقلال الإداري والمالي التام؛ ليتسنى لها تفعيل خياراته، والاستفادة القصوى من بدائله.

5 – **دراسة عبدالحسيب(2021) وعنوانها: رؤية تربوية لبدائل تمويلية بالجامعات المصرية في ضوء مفهوم الجامعة المنتجة** سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على بدائل التمويل، وتوضيح مصادر التمويل الذاتي في التعليم الجامعي، وتوضيح فلسفة الجامعة المنتجة من حيث أهميتها وأهدافها وأسسها وأدوارها، من أجل طرح رؤية تربوية للتعليم الجامعي. بدائل التمويل بالجامعات المصرية في ضوء مفهوم الجامعة المنتجة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها. وجاءت الرؤية في ثلاثة محاور بحسب مهام الجامعة، وهي: بدائل تمويل التدريس والتأهيل، والتي تشمل: التعليم المستمر، والتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعليم الموازي، والدراسات المسائية، والبرامج والدورات التدريبية، وبدائل التمويل. للبحث العلمي، وتشمل: البحوث التعاقدية، وصيغة ريادة الأعمال، والشراكة البحثية، والكراسي البحثية، وحاضنات الأعمال، والمجمعات البحثية، وبدائل التمويل لخدمة المجتمع، وتشمل: الأنشطة الإنتاجية، والاستشارات العلمية، وبرامج التوعية، واستثمار المرافق الجامعية، وتسويق جامعة خدمات.

6– دراسة (Ashoor , Hashim & Jebur, 2021) **وعنوانها: دور الجامعة المنتجة في دعم الموازنة وتطوير العملية التعليمية:** انطلقت الدراسة من المتطلبات المتزايدة لتطوير العملية التعليمية وتضمين التكنولوجيا الحديثة خلالها؛ ولذا استهدفت الدراسة البحث عن مصادر تمويل متنوعة لدعم العملية التعليمية ، وخاصة في ظل تراجع مصادر التمويل التقليدية المتمثلة في الموازنة العامة للدولة شيئًا فشيئًا، ومن ثم انتهت الدراسة إلى أن صيغة الجامعة المنتجة يُمكن أن تكون بديلًا تمويليًا مكملًا ، حيث إنها لا تهدف إلى تحقيق الأرباح

بل إيجاد مصدر آخر لتمويل الجامعة بمرافقها العلمية والخدمية المختلفة، لأن التمويل الجيد سينعكس بشكل مباشر على جودة التعليم وكذلك على مستوى البحث العلمي، فضلًا عن إتاحتها فرصة التعليم الجامعي لقطاع كبير ممن لا يقدرون على تحمل نفقاته .

6- **دراسة (محمد 2024) وعنوانها: مسارات لتحقيق الاستدامة المالية للجامعات الحكومية المصرية على ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2030 :** انطلقت الدراسة من المتغيرات الاقتصادية التي يعيشها المجتمع المصري كالتضخم وانخفاض معدل النمو الاقتصادي ، وانخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية، وزيادة تكلفة التعليم الجامعي، وما يترتب عليه من نقص الاعتمادات المالية المرصودة له ، ومحدودية مصادر التمويل الذاتي للجامعات ، ومن ثم حاولت الدراسة التعرف على الملامح الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي 2030، والتحليل النظري لواقع تمويل الجامعات ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، وانتهت إلى طرح مجموعة من المسارات لتحقيق الاستدامة المالية للجامعات ، وكان من بين هذه المسارات ما ركز على الشراكة الاستثمارية مع القطاعات المجتمعية الخاصة والعامة، ومنها ماركز على استحداث برامج وهياكل جامعية جديدة.

ثانيا : دراسات ترتبط بالشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج

يُمكن عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج من خلال مايلي:

1- **دراسة عبدالحسيب(2020) ، وعنوانها: تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة** استهدفت الدراسة عرض أهم مجالات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية وبيان عوامل نجاح تلك الشراكة وكذلك أبرز الاتجاهات العالمية في هذا المجال ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال رصد وتحليل أبرز اتجاهات الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية ، ومن بينها : الجامعة المنتجة ، والجامعة المقاولاتية ، وومراكز التميز البحثي ، والشراكة البحثية ، والكراسي البحثية ، وحاضنات الأعمال ، والدراسات البينية ، وانتهت

الدراسة اقتراح مجموعة من الآليات التي من شأنها تعظيم الاستفادة من كل اتجاه على حدة، ومن بين تلك الآليات: توفير قنوات اتصال مستمرة بين كليات الجامعة وأقسامها المختلفة ، وتعرف الجامعات على احتياجات المجتمع من خلال دراسات ميدانية دقيقة، وتقديم الاستشارات العلمية والدعم للمجتمع ، وتوفير الكفاءات البشرية والكوادر العلمية والامكانات المادية اللازمة.

2- **دراسة الفقي (2020) وعنوانها : رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والصناعة لتطوير البحث العلمي** تمثلت مشكلة البحث في أن الجامعات تسعى جاهدة لتحقيق الميزة التنافسية في الوقت الذي تعاني فيه من قلة التمويل ، الأمر الذي يُفضي إلى ضرورة البحث عن آليات جديدة ومن ثم استهدفت الدراسة مأسسة الشراكة بين الجامعة والصناعة ، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد الإطار المفاهيمي وواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة ، وانتهت الدراسة إلى وضع تصور مقترح يُمكن أن يُسهم في تحقيق أهداف البحث.

3- دراسة محمد (2020) وعنوانها الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال على ضوء خبرتي كندا وسنغافورة استهدف البحث التعرف على طبيعة وأشكال الشراكة البحثية بين الجامعات ومجتمع الأعمال في كل من كندا وسنغافورة على ضوء اقتصاد المعرفة، والتوصل إلى أهم المرتكزات والآليات لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال المستخلصة من خبرتي كندا وسنغافورة وبما يواكب السياق الثقافي المصري، واعتمد البحث على المنهج المقارن، وانتهى البحث كذلك إلى مجموعة من الآليات لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال ومنها: إنشاء وتفعيل مراكز الإبداع والابتكار والتميز، والحاضنات، وأودية المعرفة، وحدائق المعرفة، والكراسي البحثية، ومراكز ريادة الأعمال، والبحوث التعاقدية، وإنشاء وحده لدعم الشراكة البحثية تتبع قطاع شئون البيئة وخدمة المجتمع تختص بتسهيل وتنظيم كافة أنواع الشراكة البحثية بين الجامعات ومجتمع الأعمال.

4- **دراسة اللمسي (2022) وعنوانها : تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين الجامعات التكنولوجية ومؤسسات الإنتاج على ضوء تجربة جامعات الشركات،** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم تطبيق أداة البحث على عينة من القيادات الأكاديمية بالجامعات التكنولوجية الثلاث، وهي: (جامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية، جامعة الدلتا التكنولوجية،

جامعة بني سويف التكنولوجية)، وبعض من خبراء مؤسسات الإنتاج، وتوصلت النتائج إلى أن واقع الشراكة بين الجامعات التكنولوجية ومؤسسات الإنتاج به بعض الإيجابيات مثل: سماح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالعمل كمستشارين لدى مؤسسات الإنتاج، وإقامة الجامعة مشروعات خبرة صيفية للطلاب بالتعاون مع مؤسسات الإنتاج، وطرح الجامعة مشروعات بحثية مشتركة على مؤسسات الإنتاج، إلا أن هناك بعض السلبيات التي تعوق تفعيل الشراكة بين الجامعات التكنولوجية ومؤسسات الإنتاج منها: العجز عن توفير ميزانية كافية لإقامة مشروعات تعاونية بين الجامعات التكنولوجية ومؤسسات الإنتاج، وتدني مستوى الاستشارات البحثية ، وقلة التدريبات التي تنظمها الجامعة للعاملين بها، وقلة ساعات العمل التدريبية الأسبوعية المخصصة للطلاب في مؤسسات الإنتاج وغيرها.

5- دراسة حوجيج .Hojeij (2024) وعنوانها: نظرة عامة على التعاون بين الجامعات والصناعة في العالم العربي استهدفت االدراسة استكشاف أهمية وتأثير التعاون بين الصناعة والجامعة في المنطقة العربية، وكذلك العوائق والتحديات التي تواجهها المنطقة لتحقيق ذلك التعاون، فضلًا عن بحث أهم الاتجاهات ووجهات النظر والمبادرات الحالية لتعزيز تلك الشراكة كداعم رئيس لتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة والنمو المستدام، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، وانتهت إلى تأكيد أهمية الجمع بين الموارد والجهود لتحقيق الأهداف المشتركة والاستفادة من تبادل المعارف والمهارات والموارد، مما يؤدي إلى النجاح المتبادل والتأثير المجتمعي وتعزيز الثقة وتسهل تبادل المعرفة والتركيز على البحث والتطوير وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، ويتطلب ذلك وضع استراتيجيات للتعاون وبناء الثقة والشبكات، وتوفير الموارد والدعم لنقل التكنولوجيا وريادة الأعمال وما يستتبعه ذلك من زيادة فرص التعليم والتدريب.

تعليق على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغرى البحث يُمكن التأكيد على النقاط التالية:

1- تتفق عينة الدراسات ذات الصلة بتمويل التعليم الجامعي على أن التمويل الحكومي لم يعد كافيًا لتحقيق المتطلبات التعليمية والبحثية للجامعات ، وخاصة في ظل الطلب الاجتماعي المتنامي على الجامعة ، وبزوغ العديد من التكنولوجيا المستحدثة ، مما

يفرض ضرورة تنويع مصادر التمويل والبحث عن بدائل جديدة ويتفق في ذلك كل من دراسة (بلتاجي ،2015) و دراسة (بكر وجمعة والسعودي، ٢٠١٩) ، و دراسة (محروس والسلمي 2019) ، ودراسة (جمعة، ٢٠٢٠) ، ودراسة عبدالحسيب(2021)، ودراسة (محمد،2024).

2- ليس ثمت اتفاق حول بديل وحيد لتمويل الجامعات ، وإنما هناك العديد من البدائل حيث أكدت دراسة (بلتاجي ،2015) ، ودراسة (بكر وجمعة والسعودي، ٢٠١٩) ، ودراسة عبدالحسيب(2021) على أهمية تبني صيغة الجامعة المنتجة التي لا تهدف في الأساس لتحقيق الربح وإنما تُحاول تسويق خدماتها ومنتجاتها لتلبية متطلبات تجويد عملياته وممارساتها التعليمية والبحثية، بينما أكدت دراسة (محروس والسلمي 2019)، ودراسة (جمعة،2020)، ودراسة (محمد 2024) على أهمية الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المتنوعة كبديل فاعل لتمويل الجامعات جنبًا إلى جنب مع التمويل الحكومي .

3- أكدت جميع الدراسات المذكورة وثيقة الصلة بالشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج على الأهمية الفاعلة للشراكة كأحد الاتجاهات الحديثة لزيادة فعالية كلا الشريكين وتدعيم قدرته على الاستمرار والصمود والانخراط في اقتصاد المعرفة ومواكبة التكنولوجيا المتواترة ، غير أنها لم تصل بعد للصورة االمنشودة ؛ ولذا عمدت بعض الدراسات لتفعيل تلك الشراكة كدراسة عبدالحسيب(2020) ، ودراسة الفقي (2020) ، ودراسة اللمسي (2022)، ويتوافق ذلك مع ما انتهت إليه دراسة دراسة اللمسي (2022) حيث عرض لإيجابيات تلك الشراكة والسلبيات التي تعترضها في كثير من الأحيان.

4- أكدت الدراسات السابقة على أنه ليس ثمت نموذج وحيد فريد للشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة الانتاج ، وإنما هناك العديد من الآليات التي يُمكن الاسترشاد بها كتقديم الاستشارات ومأسسة الشراكة، وهذا ما أكدت عليه دراسة عبدالحسيب(2020) ، ودراسة محمد (2020)، أما دراسة (اللمسي 2022)فقد أكدت على أهمية جامعة الشركات.

5- اعتمدت الدراسات السابقة لكلا المتغيرين على المنهج الوصفي باستثناء دراسة Hojeij (2024). التي اعتمدت على المنهج المقارن ، ومن ثم حاول البحث الحالي الاستفادة من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة البحث والتأصيل النظري لها ، غير أنه لم يقتصر على مجرد عرض الاتجاهات الحديثة للشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج بل تخطاه لصياغة رؤية مقترحة لتعظيم الاستفادة من تلك الاتجاهات في تهيئة موارد مستدامة ، بما يدعم قدرة تلك المؤسسات على تحقيق أهدافها المنشودة.

محاور البحث :

يسير البحث الحالي وفق مجموعة من الخطوات المنهجية الموجهة لتحقيق الهدف الرئيس للبحث، وهو تهيئة موارد تمويلية مستدامة من خلال تعظيم الاستفادة من الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج ، وقد انتظم البحث وفق عدة محاور يُمكن تحديدها كما يلي:

- المحور الأول: الأصول النظرية التي تستند إليها الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج.
- المحور الثاني: القوى والعوامل المؤثرة في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج والخدمات.
- المحور الثالث: أبرز معالم واقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج
- المحور الرابع: أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة للشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج.
- المحور الخامس: الرؤية المقترحة لتهيئة موارد تمويلية جديدة للجامعات من خلال تفعيل الشراكة مع مؤسسات الانتاج.

ويُمكن تناول كل محور من المحاور السابقة بشئ من التفصيل من خلال عرض وتحليل الأفكار البحثية الآتية:

المحور الأول: الأصول النظرية التي تستند إليها الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج

يُمكن معالجة تلك النقطة البحثية من خلال ما يلي :

أولًا: مدخل تاريخي لتطور مفهوم الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع

شهدت البدايات الأولى من القرن الحادي والعشرين طفرة علمية ومعرفية هائلة امتد تأثيرها لشتى ربوع المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء ، بحيث أضحت المعرفة من أهم الموارد الاستثمارية ، والتي تتفوق عوائدها بكثير على بعض عناصر الإنتاج المادية ، فإنتاج المعرفة يقود إلى تحقيق مخرجات إيجابية تُعزز فُرص الريادة والتنافسية.

وانطلاقا من الدور المحوري للجامعات في التعليم والتعلم والبحث العلمي فإنها قد تكون معنية في المقام الأول بإنتاج المعارف الجديدة من خلال ما تقوم به من أنشطة البحث العلمي ورعاية الابتكار؛ ولذا فإن الجامعات قادرة على توجيه التكنولوجيا المستحدثة في بيئة العمل والإنتاج ، والتي قد يترتب على تطبيقها العديد من المشكلات التي تُوجه بدورها دفة البحث العلمي في الجامعات مرة أخرى، بيد أن الجامعات لم تعد قادرة بمفردها على ضمان تحقيق تعليم متميز وبحث علمي رصين، وقد تعجز أحيانًا عن رعاية المبتكرات الحديثة، فإنه قد يكون من الملائم أن تجنح الجامعات إلى بناء روابط وتحالفات متينة مع مؤسسات الإنتاج والصناعة المعنية بالإستفادة من المعرفة العلمية والأفكار البحثية الجديدة التي تُنتجها الجامعات، وبذلك تتحقق المنافع المتبادلة لكلا الطرفين.

وتمتد الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية بجذورها إلى بداية عصر النهضة العلمية وتأسيس الجامعات الحديثة في المنطقة العربية في بدايات القرن العشرين ، حيث أسهم الوقف الإسلامي الذي أوقفه القطاع الخاص في ازدهار العلوم الانسانية والأبحاث الدينية والعلمية ، ومنذ ذلك الحين وحتى منتصف القرن العشرين أصبحت الشراكة بذلك المفهوم التعاوني التقليدي أكثر قدرة على دعم استقلالية الجامعات، واستمرت الشراكة بذلك المنطلق لفترات طويلة إلى أن حدثت تحولات جذرية في اتجاهات الشراكة ونوعياتها وأسلوبها، بحيث

أصبح لزامًا على الجامعة الالتزام بتصميم المزيد من البحوث التطبيقية الموجهة لخدمة الصناعة وفق جداول زمنية محددة ، وليس مجرد تخريج قوى بشرية متمكنة من المعارف النظرية فحسب **(جامعة الملك عبدالعزيز ، 1426هـ، ص 3)**.

ويتضمن مفهوم الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بين طياته العديد من المزايا التي يُمكن أن تتحقق لكلا الطرفين، حيث يُمكن للمؤسسات الإنتاجية أن ترتقي بمستويات الإنتاج بها إلى أقصى مستوى ممكن من الجودة والتميز خلال الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية الجامعية ، كما يُمكن للجامعات أن تُحقق العديد من المميزات ومن أهمها: المشاركة في تأسيس البُنى التحية والمادية وتوفير بعض مستلزمات العملية التعليمية ورعاية الابتكار ، واقتناص فرص توظيف بعض خريجيها ذوى المهارات العالية ، ونقل التكنولوجيا المتقدمة ، وخفض تكلفة الابتكار وزيادة إنتاجية العاملين ، ومن ثم ضمان بقاء استدامة الأنشطة الجامعية والإنتاجية وازدهارها في بيئة شديدة التنافسية **Abidin, I, Rani, A. , Ab. Hamid,M. & (Zainuddin, Y., 2014, P.45)**

وبذلك تستند الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية إلى تهيئة مصادر تمويل بديلة يُمكن ان تُوجه لدعم مشاريع البنية التحتية ، وزيادة الموارد الذاتية للجامعة من خلال تعظيم الاستفادة من الأصول المادية كالقاعات والمكتبات الورقية والالكترونية والنوادي والحدائق وغيرها، فضلًا عن توطيدها لشبكة علاقات دائمة ومستقرة مع مصادر جديدة للدعم الخيري، مما يدعم قدرة الجامعات على ممارسة بعض الأنشطة الجديدة ، ومن جهة أخرى تفتح هذه الشراكات آفاقًا أرحب أمام الطلاب لتعلم مفاهيم جديدة واكتساب الخبرة العملية وتطوير شبكات تواصل قادرة على توفير فرص عمل في المستقبل، و يمكن للشراكات أيضًا توفير منتدى ثري لتطوير أفكار ريادة الأعمال من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء المؤسسات الانتاجية **American Association of State Colleges and Universities, p.10)**

ولقد توسعت بعض المجتمعات المتقدمة في إبرام العديد من اتفاقيات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية وتنوعت وتباينت أوجه تلك الشراكة ، فعلى سبيل المثال شهدت الفترة بين عامى 2012 م و 2016 م ارتفاعًا مضطردًا في عدد الأوراق البحثية المشتركة بين باحثين جامعيين وأعضاء من مجتمع الصناعة ، يتم خلالها التحديد الدقيق لممارسات وأنشطة كل منهما، فباحثو الجامعات بارعون في إيجاد حلول لبعض المشكلات الصناعية الصعبة والمعقدة، في حين يُجيد أعضاء المؤسسات الإنتاجية تحويل الاكتشافات العلمية والمبتكرات الى

منتجات عالية الجودة ، وهذا ما انطلقت منه برامج الشراكة بين جامعة سينسيناتي بولاية أوهايو الأمريكية وشركة بروكتر آند جامبل .ويعد ذلك التوجه التقدمي تجسيدا واضحا للشراكة فكرًا ومبادئ وممارسات عملية .

https://www.elsevier.com/__data/assets/pdf_file/0008/1115396/university-industry-collaboration.pdf.

ثانيًا: الفلسفة التي تستند إليها الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج

تستلهم الشراكة فلسفتها ومبادئها من خلال تعميق العمل الجماعي وتوطين ثقافة الاستشارات الناجمة عن العقل الجمعي للعاملين والقادة ، بما يُحقق تعزيز المحاسبية وتحسين إدارة الموارد المادية والفكرية والبشرية في إطار سياج آمن تحميه علاقة التعاضد البناء الذي يُعنى بتنسيق السياسات والبرامج والأنشطة والممارسات ، مما قد يُفضي بدوره إلى تحسين التفاوض بين الشركاء من خلال التوافق على وحدة الأهداف وثقافة العمل ، مما يُؤدي إلى التوافق والتحول نحو تهيئة الموارد الإضافية التي قد تقود إلى ابتكار أفكار جديدة تستلهم الأفعال الإبداعية ، والتي تميل إلى النمو في ضوء منهجيات تحفيزية وآليات مرنة ، تُلبي تقلبات البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات التعليمية والإنتاجية ، مما قد يُسهم في تحقيق مستويات أفضل من التميز والريادة في الأنشطة والأعمال والممارسات.

وتُعد نظرية المصالح المتبادلة Stakeholder theory هي الأنسب لتوضيح فلسفة الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، حيث تُعِد تلك النظرية الجامعة أحد أصحاب المصالح للشركة وأنه يمكنها التأثير في أداء الشركة من خلال نقل المعرفة وتوليدها ، وتُسلط هذه النظرية الضوء على مفهوم صناعة القيمة المضافة نتيجة الشراكة، من خلال تصوير الفوائد التي يمكن أن يتمتع بها كلا الطرفين ، وتُؤكد من جهة أخرى على مسؤوليات كل طرف تجاه أصحاب المصلحة فعلى سبيل المثال ، يجب على الشركات المشاركة في برنامج تعليم الخريجين من خلال التشارك في بناء المنهج الدراسي ،ومراجعة البرامج ، وتوفير أماكن لتدريب الطلاب والموظفين الأكاديميين، ودعوة الباحثين للمشاركة في تطوير مشاريعهم البحثية وتطبيقاتها العملية ، أما مسئولية الجامعة فتتمحور حول تقديم حلول إبداعية لبعض مشكلات الصناعة التي تؤرقها وتحرص على تقديم الأفكار الإبداعية التي تضمن للشركة تميزا بين نظيراتها. **(Abidin, I, Rani, A. , Ab. Hamid,M. & Zainuddin, Y., 2014, P.45)**

وتتعدد أشكال الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية ومنها: إنشاء شركة ناشئة في تسويق الإختراعات الجامعية ، والبحوث التعاونية بين الشركات والجامعات ، والبحوث التعاقدية والاستشارات الأكاديمية بتكليف من أرباب الصناعة والتنمية ،وتسويق الملكية الفكرية في الجامعة ، والتعاون في التعليم العالي ، وتدريب متقدم لموظفي المؤسسة ، وتبادل البرامج بين الشركات والباحثين الجامعيين. **(Abidin, I, Rani, A. , Ab. Hamid,M. & Zainuddin, Y., 2014, P.44)** وبذلك تنطلق الشراكة من خلال توليد الاهتمامات والقناعات لدى الشركاء قادة وأفرادا وفرق العمل لاستلهام المبادرة والإيجابية ، والتخطيط المبكر لعملية الشراكة ، ويغلب أن تكون المبادرة من الجامعات والتي تُحدد مداخل الشراكة والقضايا الرئيسية ، والتي غالبًا ما تتمحور حول مصادر التمويل واقتناص فرص التعليم المستمر للتعاطي مع المتغيرات والمستجدات الحضارية والتكنولوجية وتحسين البراعة الاجتماعية ، وبناء جدارات التدريب المستمر ، وتدعيم البحوث المشتركة والتطبيقية ، وتقديم الاستشارات العلمية القادرة على حل المشكلات وإدارة المخاطر والأزمات ، وبناء المتنزهات البحثية والعلمية التي تتولى إنضاج الأفكار والابداعية.

وتنتظم عملية الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية من خلال تهيئة بيئات ملائمة لإنضاج الشراكة والتوافق حول رؤية مشتركة وتأسيس تحالفات متينة ووضع منهجيات للعمل ، ومتابعة الأداء ومدى تنفيذ الأدوار والالتزام بالمسئوليات والتبعات ،وتحولت الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج إلى التزام استراتيجي قادر على تحسين مشاركة الجامعات الفاعلة في التنمية الشاملة والمستدامة، غير أنه مع زيادة طموحات الأفراد والخريجين في المجتمع المصري وزيادة حرصهم على الالتحاق بتعليم متميز وبناء طموحات عالية للخريجين وتجديد المعرفة المستمر والمتسارع ، وتغيير طبيعة المهن وظهور مهن جديدة واندثار أخرى ، والتغيير المتسارع في مهارات العمل والتوظيف، وضعف قدرة التعليم الجامعي الحكومي على توفير التمويل القادر على تقليل تحديات ومشكلات التعليم العالي وتحسين البحث العلمي، وبناء على ما سبق فقد توطن فكر جديد ومتجدد يؤكد بقاء واستمرار الجامعات الحكومية في أدائها لوظائفها قد يكون رهنا بتسارعها في بناء وعقد تحالفات شراكة حقيقة وفاعلة مع قطاع الأعمال العام والخاص ، وتهيئة الرأى العام ووسائل الاعلام لقيام المؤسسات الصناعية والانتاجية بأدوارها ومسئولياتها تجاه تحويل التعليم العالي ، وخاصة أن المؤسسات الانتاجية والصناعية

والخدمية والترفيهية تُعد الأكثر استفادة من خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي (**عبد الحسيب، 2020، ص ص 204-205**).

ثالثًا: أهداف الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية

تسعى الجامعات لبناء شراكات فاعلة بينها وبين مؤسسات الانتاج بما يعود بالفوائد المتبادلة بين الشريكين ، ومن أهم الأهداف التي تسعى الجامعات لتحقيقها من الشراكة مع مؤسسات المجتمع ما يلي:

1-تهيئة موارد تمويلية جديدة ومتجددة بما يُمكن الجامعات من استغلال مواردها المتاحة ، وبما يُفيد في تنمية وتطوير قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

2- تحسين عمليتى التعليم والتعلم بما يُحقق مزيدًا من المواءمة بين مستوى خريجي الجامعات واحتياجات سوق العمل المتغيرة.

3- تأسيس ثقافة مجتمعية تُبنى على الحوار المجتمعي والعقل الجمعي ، والذي يُعنى بمناقشة قضايا التعليم ومشكلاته، بما يُؤكد عضوية العلاقات التفاعلية بين مؤسسات المجتمع المتنوعة ويُلزمها بالدخول في علاقات وروابط تكاملية بما يُحسن مشاركة الجميع في أنشطة التنمية الشاملة والمستدامة.

4- تحسين أداء الجامعات وإعلاء ثقافة الجودة من خلال مشاركة أرباب العمل في إدارة الكليات والجامعات ، مما قد يُزيد من ممارسات الديمقراطية في بيئات العمل بها ، ويُعلي من مستويات الالتزام والمسئولية المجتمعية تجاه تجويد الأداءات الجامعية والتعاضد لتحقيق ذلك .

ومن ناحية أخرى فإن أنشطة الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج تستهدف تحقيق مجموعة من الأغراض التي تعود بالنفع على المؤسسات الانتاجية ومن أهمها:

1-الاستفادة من نتائج البحوث النظرية والتطبيقية ذات الصلة ببيئات العمل والانتاج

2- الاستشارات العلمية والفنية التي يُقدمها أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب بما يُساعد في التغلب على مشكلات العمل وتحسين أداء العاملين بتلك المؤسسات.

3- ضمان حصول مؤسسات الانتاج على احتياجاتها من الخريجين والفنيين المزودين بالمهارات والقدرات التي تتوافق مع التغيير المتسارع في بيئات العمل والانتاج.

4- تطوير قدرات ومهارات العاملين في مؤسسات الانتاج من خلال البرامج التدريبية التي تُلبي احتياجاتهم وتُحقق تطلعات مؤسسات العمل والانتاج.

رابعًا : مجالات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية

قد يكون للشراكة مسارات تطويرية ذات أبعاد متعددة بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية ومن أهمها: تمكين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من بناء المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وتنمية الخبرات في مجال إدارة الأعمال وتحسين إدارة المؤسسات الانتاجية ، وتُعد تلك الشراكة تحالفات متينة تستهدف في ذات الوقت تطوير الأداء التصنيعي والانتاجي، وبناء الثروات ، وزيادة الربحية ، وتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية والانتاجية ، وخاصة إذا التزم كلا الطرفين ببرامج التطوير والتغيير التنموي المقترحة ، والتي قد تُسهم في تحسين مسارات التنمية في المؤسسات الصناعية متعسرة، كما أنها تستلهم الخبرات الأكاديمية والاستشارات العلمية والبحثية القادرة على تحسين الأداء ، واقتناص فرص الاستثمار في المجال المعرفي والتكنولوجي وإدارة الأعمال . كما أدى اندماج أنواع التكنولوجيا الرقمية المتنوعة إلى حدوث تقارب إبداعي نتيجة التغلغل المتسارع لأنواع التكنولوجيا في الشركات والمؤسسات ، والتي أرست دعائم نظام بيئي ومجتمعي يُتيح الاستفادة من منجزات عصر الثورة الصناعية الرابعة ، والتي صيرت المجتمعات والجامعات والشركات الصناعية والتجارية أمام فرص غير مسبوقة وتحديات هائلة ، فقد أدى ذلك التقدم التكنولوجي الهائل إلى تحسين عملية تبادل المعرفة واستخدامها المكثف وتوليدها وانتاجها عن طريق تقليل وخفض الحواجز الزمانية والمكانية بين الشركات والجامعات والأفراد ، كما أدت تطبيقات الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء والأجهزة الذكية وأجهزة الاستشعار عن بُعد إلى انتاج وتوليد كميات هائلة من المعلومات والبيانات وتحليل أفكار جديدة ودقيقة حول العمليات والسلوكيات ، مما يُسهم في تحفيز الابتكار ويُحدث تغييرات هائلة وأساسية في الانتاج والتنمية المستدامة وتحسين القدرات التنافسية للجامعات والشركات والمجتمعات.

ومن هنا فإن الجامعات والشركات والمجتمعات التي قد تتجاهل أو تتناسى أولويات التحول الرقمي والتنمية المستدامة قد تجد نفسها في حاجة ملحة لتوطين التكنولوجيا الجديدة والانخراط في عملية التحول الرقمي التي أصبحت ذات مكانة متميزة في النظام الحيوي والبيئي الجديد ، وإلا فقد تنسحق وتتضائل مكانتها السوقية والربحية والابتكارية ؛ ولذا فإن الجامعات والشركات ستحتاج بشكل متسارع إلى التعاون مع أنواع مختلفة من الشركاء للحصول على بعض الأفكار الجديدة والموارد المتميزة من أجل الصمود والبقاء وامتلاك البُنى التكنولوجية

والموارد الفكرية والبشرية القادرة على التعاطي مع معالم وآليات تلك التحولات الجذرية ، والتي ستواجهها بشكل حتمي في مسيرتها نحو التحول الرقمي وامتلاك بيئات تمكينية وسياسات قادرة على حماية تلك المؤسسات التعليمية والصناعية والتجارية من الاحتكار وتقادم عهد المعرفة والمهارات اللازمة لأداء الوظائف والأعمال ؛ ولذا فالجامعات والشركات مطالبة بإعادة تنظيم بنيتها والتمكن من التعلم المستمر ، وتطوير المهارات واستشراف معالم التحولات المستقبلية في مجال المعرفة والعلم والتكنولوجيا ، ومهارات التوظيف والعمل .

وتستند الشراكة على مبدأ الالتزام والإلزام ، والتعاقد شريعة الطرفين والمتعاقدين ، فلكل مهامه ومسئولياته، بيد أن العمل الجماعي والأهداف المشتركة واستفادة كل طرف من مميزات الطرف الآخر ، وتقاسم الأعمال والأدوار والتفاوض حول تقاسم مخاطر الأعمال ومكاسبها ومنافعها ، والدافعية الجادة نحو تعزيز عمليتى التعليم والتعلم والتدريب المستمر للعاملين ، يدفع بقاطرة الشراكة إلى السير قُدمًا نحو تحقيق تبادل المنافع الاجتماعية وتطوير المجتمع واستدامة التنمية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال فإن صناعة الصلب الأسترالية تؤدي دورًا رئيسيًا في الاقتصاد الأسترالي. ويشمل المئات من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ولكنها تُعاني ضغوطًا تنافسية عالمية شديدة – كغيرها من الصناعات التحويلية الأسترالية– ؛ ولذلك شرعت شركة BlueScope Steel في الشراكة مع جامعة ولونجونج من خلال مجلس البحوث الاسترالي Research Hub for Australian Steel Manufacturing وهو مجلس تعاون يضم سبعة شركاء من الصناعة وسبع جامعات رئيسية للتعاون في مجموعة متنوعة من المشاريع، كما تستهدف تطوير حلول مبتكرة وتقنيات متطورة، ومنذ عام 2015 ، أسفرت تلك الشراكة عن إنتاج منتجات فولاذية ذات خصائص محسنة وأنظمة طلاء وظيفية جديدة ، وتقنيات تصنيع جديدة عالية الكفاءة ، فضلًا عن سلسلة التوريد الجديدة لدعم القدرة التنافسية لقطاع تصنيع الصلب الأسترالي اقتصاديًا وتنمويا وبيئيًا. (Universities Australia Clever Collaborations , 2016, p.22)

واستكمالًا لأدوار ومهام الجامعات الجديدة في القرن الواحد والعشرين ، وانسجامًا مع توجهات المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم سعت الجامعات ومنظمات التعليم العالي بجهود حثيثة نحو تطوير وتحسين رسالتها التربوية والتعليمية ، حيث العناية بعمليات التعليم والتعلم والتدريب المستمر، وتنمية البحث العلمي، ومن هنا طورت مؤسسات التعليم العالي في الدول

المتقدمة والنامية برامجها التربوية والتعليمية والخدمية والبحثية لتتبنى بناء وتوطين ثقافة التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة ، والانسجام والتفاعل مع متطلبات المجتمع ، والمشاركة الفاعلة في التنمية الشاملة والمستدامة ، وخاصة في خضم البحث المستمر عن آليات تقدمية وفعالة للتعاطي مع بعض مخاطر وتبعات تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي ، ومواجهة سياسة السوق الحرة ، واتفاقيات التجارة العالمية ذات الصلة ، فضلًا عن تنامي الإحساس لدى قطاع عريض من خريجي مؤسسات التعليم العالي عن اقتناص فرص عمل ملائمة ، واحتياجهم المستمر إلى تطوير قدراتهم ومهاراتهم المتنوعة للقيام بمتطلبات المهن الجديدة ، فضلًا عن احتياج الشركات وقطاعات العمل والانتاج والخدمات إلى التعرف والإفادة من نتائج أحدث الأبحاث العلمية ، والإفادة في تطوير العمل والانتاج وتطوير مهارات العاملين .

ومما تجدر الإشارة اليه أنه في الآونة الأخيرة قد حدث تزايد مطرد في عدد الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في العديد من الدول بما في ذلك: الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان وسنغافورة ، ودول الاتحاد الاوروبي، وتُعزى هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل التي أثرت على الصناعة ومن بينها التغيير التكنولوجي السريع ، وقصر دورات عمر المنتج والمنافسة العالمية الشديدة التي أحدثت تحولًا جذريًا في البيئة التنافسية الحالية لمعظم الشركات ، فضلًا عن مجموعة من العوامل الأخرى التي أثرت على الجامعات ومن بينها نمو المعرفة الجديدة وارتفاع التكاليف ومشكلات التمويل والضغط المجتمعي المتزايد على الجامعات باعتبادها محركات للنمو الاقتصادي والاجتماعي .وبذلك تعد الشراكة أداة تطوير لتعزيز القدرة التنظيمية للشركات وتدعيم الابتكار المفتوح – حيث تستخدم المنظمة شبكات خارجية في تطوير الابتكار والمعرفة ، كخيار مكمل للبحث والتطوير الداخلي للشركات **(Ankrah, S. , AL-Tabbaa , O. 2015, P.388)**

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج.

يُمكن تحديد مجموعة من القوى والعوامل ذات التأثير في تنامي الاهتمام بالشراكة بين الجامعات والشركات والمؤسسات الصناعية وتعزيز فرص التنمية الشاملة والمستدامة وتحسين قدرة المجتمعات المتقدمة والنامية على التقليل من مخاطر التحديات متنوعة التأثير ، والقدرة على استشراف معالم التغيير المتسارع في كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتكنولوجية ، ويُمكن عرض تلك القوى والعوامل كما يلي:

1- **العامل السياسي:** ويُعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تُؤثر في تحقيق ومسارات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الصناعية والانتاجية، حيث تتأثر المؤسسات الصناعية والإنتاجية والجامعات بالعديد من التحديات ، والتي تجعلها في نضال مستمر للمحافظة على النمو ودعم واستخدام التكنولوجيا؛ ولذا أضحت تلك المؤسسات مطالبة بانتهاج مجموعة جديدة وفريدة من الأدوار والمهام لتحقيق الرؤى الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة والمستدامة بحلول عام 2030م ؛ ولذلك أكد تقرير استشراف المعرفة 2019 أنه يتوجب على قادة الدول تمكين المواطنين من المهات المناسبة للعمل في المستقبل، وتشجيع القيادة الاستشرافية بين جميع الدول لضمان استمرارية إعادة تدريب القوى العاملة ، وتطوير مهاراتها للتعاطي مع معطيات التكنولوجيا الجديدة ، من أجل مساعدة أصحاب العمل والعاملين على التكيف المستمر مع الأنظمة والعمليات الجديدة ، واستخدام بيانات آلية لتقييم مجالات المعرفة في المستقبل ، مما يستدعي من القادة والسياسيين والأطراف المعنية الداعمة لهم من محاولة استشراف الاحتياجات المستقبلية للمواطنين بصورة موضوعية وفعالة **(مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة& المكتب الإقليمي للدول العربية /برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2019، ص 8).**

ولذلك يجب على القادة السياسيين وقادة التعليم وشركاء الاصلاح الاجتماعيين تأدية أدوارهم الاجتماعية ومحاولة تقديم الدعم الحكومي الملائم في مساعدة مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الصناعية والانتاجية على تأسيس شراكات دائمة ومستقرة بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية ، ووضع سياسات ولوائح تنظيمية وتأسيس استراتيجيات وطنية مناسبة للتحول الرقمي والتعاون وتعزيز التفاهم على المستوى الوطني والدولي.

2- **العامل الاقتصادي:** يُؤثر العامل الاقتصادي في استحداث أنواع متعددة من العلوم والمعرفة والتكنولوجيا ، والتي أدت بدورها إلى انفجار معرفي مذهل استطاعت بعض الدول أن تُحقق من خلاله معالم تنمية اقتصادية شاملة ، وأصبح للموارد الفكرية والبشرية وتنمية قدرات البشر ومهاراتهم أدوار محورية في تقدم الأمم وتحقيق المكاسب الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، مما أدى إلى تحسين جودة حياة البشر.

وتُعنى الجامعات عناية فائقة باقتصاد المعرفة من خلال تفعيل دورة ابتكار ونشر وتوظيف المعرفة، والتي تحولت بدورها لسلعة اقتصادية ذات قيمة مضافة تُحقق الربحية والثروة ، ومقياسًا لمدى نجاح المؤسسة أو فشلها، وقد أفضى ذلك إلى عناية كبيرة من الشركات

الاقتصادية الضخمة بانشاء مراكز بحوث متميزة تابعة لها ، ثم تحولت بعد ذلك إلى مراكز علمية وبحثية متميزة قادرة على منح شهادات التميز والخبرة والجودة، والتي قد تُفيد في تخطي العديد من الحواجز والعقبات بين منظمات المجتمع ، والتي اتجهت إلى مزيد من التعاون والتفاهم والشراكة الفاعلة التي تُحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية لكلا الطرفين ، كما تحولت الجامعات بدورها إلى مزيد من الاستثمار المكثف في قدرات ومهارات وخبرات البشر ، مما قد يُؤدي إلى بناء مجتمع المعرفة الذي تقل فيه أهمية الموارد الخام والصناعات الثقيلة وجودة المكان وجودة الآلات لتتحول المعرفة الجديدة والأفكار المبتكرة إلى قوة بارزة ومسيطرة ، وبذلك يُصبح بناء المجتمعات وتحقيق الثروات مرتبطًا إلى حد كبير بقدرات الأفراد وفرق العمل على التعلم المستمر وإبداع الأفكار الجديدة وتطبيقها ،. وتهيئة بيئات تمكينية قادرة على صياغة وتوجيه الأنشطة والممارسات ومتابعة تنفيذها لاقتناص فرص التنمية والتكيف المستمر مع معطيات البيئة الداخلية والخارجية متسارعة التغيير ، علاوة على تأسيس البُنى التكنولوجية وشبكات التواصل التي تُسهل عملية استخدام البيانات والمعلومات وتداولها وتدفقها في الأقسام والادارات المتنوعة وفي المسارات المتعددة في بيئات للتعلم يسودها مناخ الألفة والتعلم من الأخطاء ، ومنح الثقة والتحدي والوصول بالقدرات والمهارات إلى أقصى مستوى ممكن من التميز ، وبناء طموحات عالية وتوقعات بناءة للقادة والعاملين(**غمري ، 2019، ص 519**).

3- العامل الاجتماعي: يُعد علاقات تعاون وتحالفات من أهم القوى والعوامل التي تُسهم في بناء وتشييد صروح الشراكة، حيث تستهدف الشراكة تجميع القدرات والاستفادة الممكنة من موارد الشركات ، وتبادل النفع الاقتصادي والاجتماعي ، وتقاسم المخاطر والتحديات من خلال تحديد الأولويات وتقسيم الأدوار، واستدامة التواصل والتفاعل بين الأفراد وقادة الجامعات وأرباب الصناعات والشركات لضمان استمرارية المكاسب المتبادلة ، والإيمان بقيمة العمل الجماعي ، وتشييد جسور الحوار البناء والشفافية ، والنزوع لمساعدة الآخرين ، وجذب ثقة المجتمع ، وتقدير رجال الأعمال والصناعة ، والحصول على التقدير الاجتماعي مشفوعًا بتبادل المنافع ، مما قد يعمل على فاعلية الشراكة وتكوين قيمة مضافة لها.

وخاصة أن هناك مؤشرات – ولو كانت ضعيفة– تدل على الرغبة في توقع التغيير التكنولوجي والمعرفي وصياغة أهداف عملية والاستفادة من أفضل الممارسات ؛ ولذا فإن ذلك هو السياج الآمن لمشاركة شرائح واسعة من السكان والمواطنين للمشاركة في التحول

التكنولوجي والرقمي مدفوعة بتبني استراتيجية شاملة ومنهجية واضحة ، ورسم مسارات واضحة لصياغة مستقبل المعرفة ، ويُمكن بذلك تكوين وبناء منظومة معرفية ونموذج تعاون استراتيجي يُحدد مسئوليات كل شريك ويُراعي تحديد الأولويات في العمليات والأنشطة والممارسات ، واتخاذ أفضل القرارات والاستخدام الأمثل للإستثمارات ، والمشاركة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة ، وتحويل التغيير إلى فُرص معرفية قادرة على مواجهة التحديات الاجتماعية في الواقع الراهن والمستقبل والحاجة لتطوير المهارات وتنمية رأس المال الاجتماعي(**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 2020، ص 139**).

4- تنامي وتسارع الفجوة المعرفية والتكنولوجية وتداعياتها:

ثمت محاولات جادة للوصول إلى فهم أفضل السياقات ومعالم التحول التكنولوجي وتقسيم وعى وجاهزية بعض الدول النامية من حيث امتلاكها لبعض مهارات وآليات التحول الرقمي مقارنة بآليات ومهارات التحول الرقمي والتقدم التكنولوجي لدول الصدارة في تلك المقاييس والمؤشرات ، وذلك لمساعدة صناع السياسات وقادة الأعمال والباحثين ومنظمات المجتمع المدني والمعنيين على تكثيف الجهود وتوحيد الرؤى والغايات من أجل تقليل الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، من حيث التقدم والتراجع الحضاري ، ومحاولة تقليل الفجوة المعرفية من خلال العمل الجاد على تسريع وتيرة إنتاج المعرفة وتحديد الاحتياجات الحقيقية والمستقبلية للقادة والعاملين وأرباب العمل والخريجين والطلاب لمساعدتهم على التكيف المستمر مع العمليات الجديدة ، واستدامة التعلم لضمان الاستغلال الأمثل لمبادرات التعليم المستمر واستشراف مستقبل المعرفة (**منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،2019، ص ص 5-6**).

ويمكن أن يكون للشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية دور مهم في تحسين مستوى الإنفاق على التعليم العالي ، وتحسين رعاية الابتكار، وتحسين قدرات الطلاب والخريجين على التكيف المستمر مع احتياجات وتغيرات سوق العمل ، وتعاطي الجامعات ومؤسسات الانتاج مع الأنواع التقدمية والجديدة من التكنولوجيا القادرة على تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، وتساعد الدول النامية على التخفيف من تداعيات بعض التحديات الاجتماعية مثل شيخوخة السكان والعاملين وشح الموارد وتزايد حالات عدم المساواة والفقر والتغيرات المناخية وغيرها.

5- زيادة التنافسية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي:

لقد تحولت التنافسية بين المنظمات على اختلاف أنشطتها ومجالاتها إلى سمة رئيسة مميزة لعصر الثورة الصناعية الرابعة ، كما أنها في ذات الوقت تُعد إحدى التحديات التي تُواجه الجامعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية ، وخاصة من حيث امتلاك رأس المال الفكري والبشري والكوادر الإدارية والتكنولوجية والفنية القادرة على استمرارية التعلم والتكيف المستمر مع متغيرات سوق العمل والإنتاج، وابتكار منتجات مستحدثة وإضافة مميزات جديدة ، وبناء شبكات تواصل هائلة مع العملاء والمستفيدين لتحقيق تطلعاتهم، ونيل ثقتهم ورضاهم في إطار بيئات للتعلم والعمل تستمر فيها معارك التنافسية وتحرير التجارة وتنوع المنتجات والخدمات **(مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم & المكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2017، ص 2).**

وتُؤدي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أدوارًا جديدة في التعليم وتنمية البحث العلمي، وهى مطالبة بالمشاركة الفاعلة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق التشارك المعرفي الفعال القادر على الاستثمار الجيد لرأس المال الفكري والأصول المادية والمعنوية النادرة ذات القدرة على بناء القدرات التنافسية ، بيد أنه مع ضعف المخصصات المالية الحكومية والذاتية للجامعات فإنها قد لا يُمكنها القيام بالمشاركة في الاستدامة المعرفية والتنمية الشاملة والمستدامة إلا من خلال عقد شراكات مستقرة ومستمرة مع المؤسسات الصناعية والانتاجية ، وذلك لتحقيق مزيد من التعاون والتكامل وتوزيع الأدوار وتقاسم المسئوليات بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الصناعية والانتاجية ، مما قد يُؤدي إلى مزيد من الاستثمار في المعرفة والابتكار وتسويق الأفكار الجديدة والتشارك البحثي وانتاج برامج متميزة للتعلم المستمر والتدريب المستمر والتحويلي.

6- التغيير المتسارع في طبيعة المهن وظهور مهن جديدة تحتاج لقدرات ومهارات العمل في المستقبل :

لقد أصبح التغيير المتسارع والجذري هو السمة المميزة لجميع المجالات التي أتاحت بدورها عوالم جديدة مختلفة تمامًا عن سابقتها ، وخاصة مع اقتحام التكنولوجيا الجديدة وتداعياتها على المجتمعات والمنظمات والجماعات والأفراد ، كما اندمجت أنواع التكنولوجيا لتُحدث تقارب

إبداعي غير مسبوق يُمكن أن يُتيح بدوره إمكانية التقليل من مخاطر بعض التحديات الاجتماعية مثل نقص مهارات التوظيف وقلة مصادر الدخل ، والتغيير المناخي الذي ألقى بظلاله القاتمة على أحلام المجتمعات النامية والساعية للنمو ؛ ولذلك أصبحت الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والانتاجية مطلبًا استراتيجيًا وملحًا لتحقيق الانسجام والموائمة بين مواصفات خريجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل والإنتاج المتجددة والمتغيرة باستمرار.

وقد يكون من الضروري تحديد المهارات الرئيسة والأساسية للعمل في المستقبل ومن أهمها: القدرة على حل المشكلات المعقدة والتفكير النقدي والابتكار والبراعة الاجتماعية وصناعة واتخاذ القرارات ، والقدرة على التفاوض، والقدرة على قيادة وإدارة الأشخاص ، والتنسيق مع الآخرين ، والذكاء العاطفي ، والتعلم النشط ، والتعاون والتفاهم الثقافي. **OECD , (2019, p.10)**

ولكن على الرغم من ذلك فإن حالة عدم اليقين والتغيير غير المسبوق تستوجب تطويرًا وتغييرًا مخططًا في البرامج التربوية والتعليمية والحقائب التدريبية ، بحيث تركز نماذج وبرامج التعليم والتعلم الجديدة على التعلم مدى الحياة ، وبناء تحالفات وروابط أكثر قوة وأشد متانة مع المؤسسات الصناعية وسوق العمل ، كما أن ذلك التطوير والتجديد التعليمي يستلزم استراتيجيات تعليم وتعلم جديدة يمكنها الإفادة القصوى من أنواع التكنولوجيا الجديدة .

7- نماذج وصيغ تعليمية جديدة قائمة على روابط وتحالفات متينة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية

لقد حظيت الشراكة باهتمام واسع في المجتمعات المتقدمة والنامية لما لها من القدرة على صياغة وتطوير استراتيجيات بعيدة المدى في تطوير التعليم والتنمية الصناعية والاجتماعية ، كما أنها قد تلبي احتياجات المجتمع ، وتوسع فرص نجاحه في تجميع الجهود التنموية وتنمية الموارد المالية، وتشجيع الأفكار الإبداعية وتحفيز الأفراد وفرق العمل والمنظمات على استلهام حلول عاجلة ومستقبلية لبعض مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية مسار استراتيجي قد يسهم في تقاسم المعرفة وتبادل الخبرات والمهارات وزيادة الفاعلية وتوزيع المخاطر وتحمل المسئوليات ، وبناء على ذلك انبثقت العديد من النماذج العالمية والتطبيقات التنموية للشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية ، مما أدى الى سعة مجالات الشراكة ، كذلك فثمت شراكات وتحالفات

تستهدف تطوير السياسات والاستراتيجيات التنموية والتعليمية والتصنيعية ، وهناك برامج لتحسين برامج التدريب والتنمية المهنية والتعلم مدى الحياة ، وثمت برامج أخرى لتحسين القدرة التكنولوجية والبنى التحتية المعرفية والمادية ، وهناك الدعم المالي وتوسيع الموارد وبناء ثقافة الإبداع الاقتصادي ، وبناء فكر المحاسبية وإدارة الموارد المالية وتطوير البرامج التعليمية ، واستيعاب أنواع التكنولوجيا المتقدمة وإدماجها لتحقيق التحول الرقمي والتنمية المستدامة.

وقد أصبح لدول العالم المتقدم نماذج لتجارب الشراكة الفعالة في أمريكا حيث استطاعت الجامعات الأمريكية أن تُحدث انطلاقة مبهرة في عقد تحالفات شراكة متميزة مع مؤسسات الصناعة الكبرى ، فظهرت الحاضنات التكنولوجية ، ومتنزهات العلوم والبحث العلمي، كما حدثت شراكات فاعلة كذلك في انجلترا وفرنسا وكندا واليابان وماليزيا ، واستطاعت بعض الدول العربية كالسعودية والإمارات ومصر والأردن بناء تحالفات جيدة بين الجامعات وقطاع الصناعة والإنتاج والخدمات ، كما تم إنشاء مراكز متميزة للبحث وحدائق المبتكرات البحثية والتكنولوجية ، ومراكز متميزة لتعليم العلوم والرياضيات ، وقد تغلغلت الشراكة في الفكر التربوي الحديث لنتوصل لواقع راهن جديد ومستقبل مشحون بالعديد من النماذج التجديدية مثل مراكز التميز البحثي والحاضنات التكنولوجية وجامعات الشركات والكراسي البحثية والشركات القابضة والجامعة المنتجة والجامعة البحثية والجامعة الريادية وغيرها.

المحور الثالث: أبرز معالم واقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج

تتنوع جهود وأنشطة الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج ، والتي استهدفت تحقيق المنافع المتبادلة لكلا الطرفين ، **ومن أمثلة ونماذج الاهتمام بالشراكة بين الجامعات ومؤسات الانتاج يُؤشر البحث إلى ما يلي :**

1- أكدت الحكومة المصرية على مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي والجامعي ، وذلك لتنسجم مع جهود لدولة في برنامج الاصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يقوم بتنفيذه القطاع الخاص ليُسهم في تطوير مشروعات البنية التحتية في المجال الاجتماعي والخدمي ، حيث أكدت الحكومة على عملية تحفيز انفاق القطاع الخاص مقابل تخفيف الأعباء

عن القطاع العام ، وذلك في مجال البحث العلمي وتم تأسيس الوحدة المركزية المعنية بتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص ، وهى وحدة رئيسية في وزارة المالة تُعنى بالحد من معيقات وصعوبات الشراكة سواء ما يتعلق منها بضعف الوعى أو بقصور النظام التشريعي أو البُنى الهيكلية للمؤسسات ، كما أكدت جهود الحكومة في مجال الشراكة على تبني مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي والتي تضمنت مشروعًا رئيسيًا خاصا بتعميق التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الصناعة والانتاج والخدمات وهو المشروع رقم (17) ويهدف هذا المشروع إلى تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين وتنظيم عملية اجراء البحوث وتسويقها وتقديم الاستشارات والخدمات العلمية والتكنولوجية ، والتي تسعى الجامعات من خلالها على حل مشكلات عملات التصنيع والانتاج **(دسوقي ، 2022، ص ص 129-130)**.

2- أطلقت جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة منذ افتتاحها عام 2012 برنامج التدريب الخاص بها كبوابة لطلابها للمشاركة في الحياة العملية والتزاماتها وذلك بالشراكة مع المؤسسات التعليمية المحلية والدولية فضلا عن مؤسسات الانتاج المحلية والعالمية منها شركة Guntrams 11KG في وينر نويشتاد بالنمسا وهى شركة متخصصة في المنتجات الغذائية ، وبذلك تُحاول جامعة هليوبوليس الاستفادة من خبرات العديد من الجامعات العامة ومؤسسات البحوث الدولية عبر عقود شراكة ومذكرات تفاهم في كافة المجالات ، بما يُهيىء لها فرص التبادل الطلابي وتطوير البرامج الدراسية المشتركة ، فضلًا عن تمثيلها الرسمي كعضو في الجامعة الأورو- متوسطية ، وكشريك في المركز الاقليمي للخبرات في مجال التعليم والتنمية المستدامة بالقاهرة والمعترف به من قبل جامعة الأمم المتحدة في طوكيو باليابان، ومن بين الشركاء الأكاديميين لجامعة هليوبوليس : جامعات الأنوس في بون ، وبوخوم ، وديلفت للتكنولوجيا ، وماربورج ، وأخن، وهوهن هايم ، وأوسنابروك بألمانيا، وكذلك جامعة جراتر النمساوية، وجامعة القاهرة المصرية.
https://ar.wikipedia.org/wiki/

3- عقدت جامعة الدلتا التكنولوجية اتفاقات تعاون مع أكاديمية كاد ماسترز الشريك شركة أوتو ديسك العالمية وتعد واحدة من أكبر الشركات في مجال التدريب على البرامج الهندسية وتُركز الاتفاقية على تأهيل وتدريب الطلاب على المهارات اللازمة لاتقان هذه البرامج الهندسية ، بهدف تحسين القدرة التنافسة للطلاب داخل سوق العمل المصري، وأقيمت الدورة التدريبية

الأولى لطلاب كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة بجامعة الدلتا واستمرت ثلاثة أيام ، وتم التركيز على كيفية تحويل الأفكار إلى منتجات من خلال مدارسة تجارب وخبرات سابقة ، كما تم تدريبهم على عملية تأسيس وإدارة مشاريع ناجحة داخل سوق العمل المصري **(اللمسي، 2022، ص 839).**

4- سعت جامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية لتوقيع اتفاقية تعاون مشترك مع شركة PTS بى تى اس وهي شركة متخصصة في إدارة المشروعات وتقديم الاستشارات الهندسية، وتمحورت فلسفة هذه الشراكة حول نشر ثقافة ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل الحر بين طلاب الجامعة ، وتم الاتفاق على تخصيص عدد من المنح لطلاب الجامعة بهدف تأهيلهم لسوق العمل وتوجيههم إلى آليات قادرة على تحويل أفكارهم وابتكاراتهم إلى أعمال ومشروعات ناجحة ، بما يُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع ، ومن ناحية أخرى أكد عقد الشراكة كذلك على تقديم الدعم المادي اللازم لهذه المبتكرات والمشروعات في مرحلة الاحتضان بما يضمن احتضان المبتكرين ورواد الأعمال ومن بنود الاتفاقية قيام الطرفين بتقييم أنواع التكنولوجيا المستخدمة وقياس مدى جاهزية المبتكرات للتسويق وإمكانية تطوير هذه الأفكار لمشروعات رائدة في المجال التكنولوجي بما يتوافق مع اتجاهات التنمية المستدامة لمصر 2030**(موقع جامعة القاهرة التكنولوجية).**

5- تم توقيع بروتوكولات تحالف جامعات اقليم القاهرة الكبرى السابع مع المؤسسات الانتاجية والصناعية والخدمية بعد بروتوكولات تحالف (اقليم المنطقة الشمالية ، واقليم وسط الصعيد ، واقليم جنوب الصعيد ، واقلم شمال الصعيد ، واقليم الدلتا ، واقليم مدن القناة وسيناء) كمنطلق رئيس لدفع معدلات التنمية بالاقليم عبر وضع حلول علمية وخطط تنفيذية لكافة المشكلات والتحديات وربط مخرجات المعرفة والابتكار بأولويات الدولة وتأهيل الخريجين لحاجات سوق العمل محليًا ودوليًا، حيث يستهدف البروتوكول تفعيل أوجه التعاون بين جامعات التحالف من خلال اعداد وتنفيذ البحوث المشتركة والبرامج التدريبية والأنشطة الميدانية في إطار من الشراكة لتعزيز فرص التنمية ، وتطوير المناطق الأكثر احتياجًا، ومن ثم دعم الصناعة وتحويل الأفكار البحثية إلى منتجات ذات مردود اقتصادي على المجتمع ، حيث تُعد المؤسسات الانتاجية شريكًا أساسيًا في الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي **(cu.edu.eg/Cairo-University-News-14895.html)**

6- أوضح أمين المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي أن عام 2024 شهد توقيع العديد من بروتوكولات التعاون بين الجامعات التكنولوجية والمؤسسات الصناعية والتعليمية والأكاديمية المختلفة ، كما انضمت الجامعات التكنولوجية إلى التحالفات الاقليمية التي تم توقيعها بين الجامعات المصرية والمؤسسات الصناعية لتدريب الطلاب عمليا وصقل خبراتهم وتنمية مهاراتهم، فضلًا عن تقديم الكليات التكنولوجية العديد من التخصصات العلمية المتميزة والحديثة ومنها (برنامج تكنولوجيا المعلومات ، وبرنامج تكنولوجيا الميكاترونكس، وبرنامج تكنولوجيا الأوتوترونكس، وبرنامج الطاقة المتجددة ، وبرنامج تكنولوجيا طاقة الرياح) وغيرها من البرامج التي تتزافق مع المهارات التي يتطلبها سوق العمل في المستقبل (**sis.gov.eg/Story/**).

وعلى الرغم من المحاولات الجادة لتأكيد الترابط والتحالف بين الجامعات ومؤسسات الانتاج باعتبارهما شريكين فاعلين في تحقيق رؤية مصر 2030 وملاحقة التغيرات المتواترة محليا واقليميا ودوليا، إلا أن واقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج يتأثر بالعديد من العوامل والاشكاليات التي لا تزال تُؤثر بشكل كبير على إمكانية تحسين تلك العملية التجديدية ذات التأثير الإيجابي على مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات الصناعة والانتاج ، وقد وفرت تقارير مؤشر المعرفة العالمي لعام 2023، ومؤشر المعرفة العربي لعام 2016، معالم واضحة لإثراء تلك القضية البحثية، **ويُمكن تحديد أهم الاشكاليات المرتبطة بواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج كما يلي:**

1- **إشكالية تأثر الشراكة بتعدد رؤى واستراتيجيات تطوير التعليم الجامعي**، مما قد قد يُؤشر إلى صعوبات في عملية التكيف مع متطلبات التغيير ، واتباع آليات وأساليب قادرة على استيعاب معالمه في بيئات التعليم والعمل ، من ناحية أخرى فإن الطبيعة الاقتحامية للتكنولوجيا وضعف قدرة المؤسسات على الاستيعاب والتوظيف الآمن لتطبيقاتها ومنجزاتها يُقلل من قدرة مؤسسات التعليم الجامعي والمصانع والشركات على الصمود والتحدي؛ ولذا فهى تحتاج إلى أن تُكافح لتحقيق الصمود والبقاء ، وخاصة وهى في أمس الحاجة لصياغة وانجاز رؤى واستراتيجيات مرنة ومتجددة قادرة على احتضان التكنولوجيا والتمكن من اتقان التعليم والعمل من خلال بناء رؤى واستراتيجيات

وسياسات وطنية ملائمة للتحول الرقمي وتحقيق الربحية والتنافسية في عوالم متسارعة التغيير تسمح باستيعاب كل ما هو جديد يسمح بتكامل رسالة مؤسسات المجتمع التنموية ، ويُهيء للجامعات موارد تمويلية جديدة من خلال الشراكة وأنشطتها المتنوعة.

2- **قلة تحقيق الشراكة لأهدافها نتيجة ضعف بنيوية الهياكل التنظيمية والإدارية للجامعات** على الاستجابة الملائمة والسريعة للمتغيرات الوطنية والاقليمية والعالمية ذات التأثير في قضايا التعليم الجامعي، حيث العولمة والتدفق المعرفي والثورة التكنولوجية ومعالم الثورة الصناعية الرابعة ، بما أحدثته من متغيرات وقضايا إلى ضعف قدرة الجامعات على الاستجابة المتوافقة مع تداعيات تلك المتغيرات ، أو تقليل آثاره على البنية الهيكلية والتنظيمية لها ، وخاصة في إطار الافتقار إلى سياسات تمكينية قادرة على الصمود والكفاح لتقليل تداعيات تلك المتغيرات.

3- **ضعف التوجه نحو تجديد بنية المنظمات** من خلال الشراكة وريادة الأعمال والتميز البحثي ومنظمات التعلم ، برزت العديد من العوامل التي تُقلل من فرص التجديد التربوي والتعليمي في بنية المنظمات ، حيث يوجد مجتمع ليس باليسير يعارض أو يكافح من أجل استمرار البنى التقليدية للمؤسسات ، مما يحولها إلى حالة من التنازع والصراع والتنافس غير المحمود ؛ ولذا فإن عملية بناء ثقافة قبول التغيير قد يسهل تهيئة موارد تمويلية جديدة من خلال الشراكة الناجحة ، كما أنه يُمكن أن يتحول بالجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج نحو التميز وتحقيق الجودة والقدرة على التنافسية **(مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة ، 2016، ص 54)** إشكالية ضعف مخرجات التعلم في التعليم العالي والجامعي ، فقد حاولت بحوث ودراسات متعددة تقييم وقياس مخرجات التعلم لتحديد امكانية تطوير مقياس لتحديد طبيعة ومقدار ما يتعلمه طلاب التعليم الجامعي من مفاهيم ومعارف وتطوير للمهارات، ، وأكدت نتائج معظمها إلى ضعف مخرجات التعليم والتعلم ، وضعف القدرة على مقارنة تلك النتائج بنظائرها في دول العالم المتقدم ، حيث تركز التصنيفات الدولية على سمعة الجامعة وأدائها البحثي والابتكاري، كما أن التصنيفات الدولية قليلًا ما تعكس الموازنة بين مدخلات وعمليات ومخرجات التعليم الجامعي ، كما أنها قد لا تهتم بجودة عمليتى التعليم والتعلم ويرتبط ذلك بالسياقات المتنوعة للمجتمع أو ربطها بأهداف وغايات الجامعات ، وعلى

الجامعات المصرية أن تتميز بكثرة وجودة خريجيها ، بحيث تكون أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل وتأهيلهم لتنوع الأعمال والمجالات وتغيير المهن والوظائف **(مطر، 2019، ص ص 160-161)** ، ومن جهة أخرى أكد تقرير مؤشر المعرفة العالمي لعام 2023 على أهمية الابتكار المجتمعي ، إذ تتميز الاقتصادات المتقدمة بارتفاع معدلات طلبها على عمالة عالية المهارة لتغذية الصناعات كثيفة المعرفة ، وانتاج سلع وخدمات مبتكرة ، الأمر الذي يُفضي إلى ضرورة تطوير المؤسسات الصناعية والانتاجية لتتمكن من انتاج سلع مبتكرة **(مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة ، 2023، ص 29)** ، وهنا يبرز دور شراكة تلك المؤسسات مع الجامعات لتقف على كل جديد في تخصصاتها المتنوعة .

4- **قلة التخطيط للموارد البشرية والفكرية** مدخلًا رئيسًا لتحقيق جودة وتميز المؤسسات الجامعية والصناعية والانتاجية ، ومن هنا ازدادت الحاجة إلى التنسيق والمواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وبين احتياجات سوق العمل ، وخاصة مع امكانية ظهور مهن جديدة ، واختفاء وظائف تقليدية ، حيث يحتاج المجتمع إلى كوادر مهنية مدفوعة بحوافز الابتكار والاتقان، بما يسمح بمبتكرات بحثية تطبيقية قابلة للتسويق من خلال شراكات فاعلة قادرة على تطوير الاقتصاد الوطني.

المحور الرابع: أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة للشراكة بين الجامعات ومؤسسات الانتاج وأدوارها في تهيئة موارد تمويلية مستدامة

تؤشر الاتجاهات الحديثة للشراكة إلى مجموعة التيارات السائدة للتطور في الممارسة أو التطبيق في أكثر من دولة ، والتي نتجت عن التغيير والتطوير التدريجي في للأفكار والممارسات والطرائق لبعض الدول ذات السبق والتأثير في مجال ما ،والتي أثمرت بدورها نتائج طيبة في ذلك المجال . وفي هذا السياق تجدر الاشارة إلى أن الجامعات قد تعاونت منذ فترة طويلة مع القطاع الخاص لتنفيذ مجموعة من الوظائف الإدارية كالأمن والحراسة والغسيل الخدمات وإدارة المكتبات والخدمات الغذائية...، غير أن جامعات اليوم أضحت أكثر انفتاحًا على الشراكة مع القطاع الخاص فأكثر من ثلاثة أرباع الكليات والجامعات الأمريكية تستعين بمصادر خارجية لدعم قدرتها على

التعاطي مع العديد من المستجدات، حيث تتعاون الكليات والجامعات مع شركات رأس المال الخاص لدعم بنية تحتية جديدة للحرم الجامعي وتقديم حزمة من الخدمات ورأس المال والخبرة، وتطوير برامج عبر الإنترنت ، وتوظيف الطلاب الدوليين، مقابل مجموعة من الخدمات الجامعية، ويتم توثيق ذلك من خلال عقود طويلة الأجل(أحيانًا أكثر من 10 سنوات) يتم خلالها التحديد الدقيق للآليات الشراكة وتقاسم كل من المخاطر والمكافآت(**Marks, M. & SparkmanM, J. ,2018, P.6)**

ولقد ازداد الاهتمام بتدويل التعليم وبناء فضاءات أكاديمية وبحثية أكثر ثراءً ، لتحقيق تبادل المنافع العلمية والبحثية وتقاسم معرفة وتوليد معرفة جديدة ، واستقطاب واجتذاب الجامعات وكلياتها المتنوعة للطلاب من أبناء الدول الأخرى ،والتي تعمل على إضافة مصادر تمويل إضافية ومستمرة ، مما يستلزم إجراء عملية تطوير شاملة للبرامج التعليمية وتطوير قدرات الهيئة التدريسية المتميزة القادرة على اجتذاب الطلاب الدوليين والوافدين ، من خلال حراك علمي وبحثي عابر للحدود الوطنية للدول علاوة على إجراء البحوث العالمية المشتركة ، ومع توجه الجامعات للإسهام في بناء مجتمعات التعلم والمعرفة وتعزيز سياسات الابتكار وريادة الاعمال ، أصبح بناء تحالفات شراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية توجهًا استراتيجيًا بعيد المدى يوفر مصادر تمويل محددة ومستقرة ، كما يفتح آفاقًا أرحب لتسويق المعرفة العلمية والأبحاث المبتكرة في بيئات العمل والإنتاج ، وبذلك تتعدد الاتجاهات والتيارات والممارسات الداعمة للشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

وتسهم هذه الاتجاهات الحديثة في تعزيز الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من خلال توفير بيئة مواتية للابتكار والتطوير المشترك عبر تفعيل هذه الشراكات، يمكن تحقيق فوائد مستدامة للجامعات والصناعات، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتماشى مع متطلبات العصر التكنولوجي، و**يُمكن للبحث الحالي أن يعرض لأبرز الاتجاهات الحديثة الداعمة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من خلال عرض ما يلي:**

1- مراكز التميز البحثي Centers of Excellence

تُؤكد مؤشرات الحقبة الراهنة من حياة البشرية على أن تقدم الأمم وريادتها مرهون بالتميز العلمي واستيعاب وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة بحيث أضحت المراكز البحثية محركًا رئيسًا لعملية التنمية ؛ ولذا سادت حالة من الاهتمام المتنامي لدى كل المجتمعات المتقدم منها والنامي ؛ لبحث آليات تكامل جهود الجامعات والمؤسسات البحثية من ناحية ، والمؤسسات الإنتاجية والتي تتشهد تغيرات جذرية متواترة في بيئة ديناميكية شديدة التعقيد من ناحية أخرى ، ومن بين

اتجاهات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية إنشاء مراكز التميز البحثي بالجامعات ، وتعد مراكز التميز البحثي إحدى آليات بناء جسور التكامل وتأسيس تحالفات وشراكات متينة بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية ، وتهد مركزا علميا بحثيا متميزا ويضم مكتبات رقمية ومختبرات ومعامل حقيقية وافتراضية .

ولقد زاد الاهتمام بمراكز التميز البحثي منذ عام 2001م بعد مراجعة اللجنة الاستشارية لنظام التعليم ، وتأكيدها على أهمية دعم الجهود البحثية و تعزيز الروابط بين مقدمي الخدمات والمؤسسات الانتاجية ، وذلك انطلاقًا من أن نجاح البحث العلمي (من حيث الجودة والملاءمة والتأثير) يعتمد بدرجة كبيرة على مشاركة المعارف والمهارات والموارد من خلال إنشاء شبكات مشتركة بين المؤسسات ذات الأداء العالي وتوفير حوافز لبحوث التعليم العالي التي يتعين القيام بها (التركيز على النتائج ، والتميز ، ونقل المعرفة) ويُعد ذلك محور اهتمام مراكز التميز البحثي. https://royalsociety.org.nz/assets/Uploads/Application-Guidelines-2020.pdf

وتستند فلسفة المراكز البحثية على توفير موارد تمويلية متجددة من خلال اجراء البحوث العلمية المتقدمة وتسويقها وتشجيع نقل ونشر التكنولوجيا وتدريب الباحثين بما يضمن تطبيق الممارسات والمعايير الجيدة وتحسين جودة عمل المنظمات ذات الصلة، وتتمحور أهداف مراكز التميز البحثي حول القيام بأبحاث قائمة على الشراكة بين الجامعة ومؤسسات الانتاج بما يخدم كل طرف ويُحقق طموحاته، بحيث يعمل الخبراء في المركز كقادة ومستشارين وموجهين وداعمين لثقافة التميز في البحث العلمي ، فضلًا عن تدريب القوى العاملة ، وتطوير المعايير والمنهجيات وإدخال الممارسات الجيدة ، وموائمة الهيكل التنظيمي للشركة مع التكنولوجيا المستحدثة ، وتحليل الأعمال وإدارة العمليات وإدارة المعرفة والتدريب، وهى بذلك تُعد نموذجًا تجاريًا لإدارة أنشطة الشركات وتحقيق الريادة في مجال التكنولوجيا وحل مشكلات المجتمع ومؤسساته الانتاجية، ويمكن إنشاء العديد من مراكز التميز في نفس المنظمة **Venelin Terziev, (V.& Bogdanova, M. ,2019, p.159)**

وعلى الرغم من تنوع أهداف وتوجهات المراكز البحثية المتميزة غير أنها تشترك في توفر مجموعة من الأسس التي تضمن لها تحقيق التميز في الانتاجية العلمية والتوجه المستقبلي والدولي والاثارة الفكرية والحرية الأكاديمية ، ويمكن التعبير عن تلك الأسس من خلال الشكل التالي:

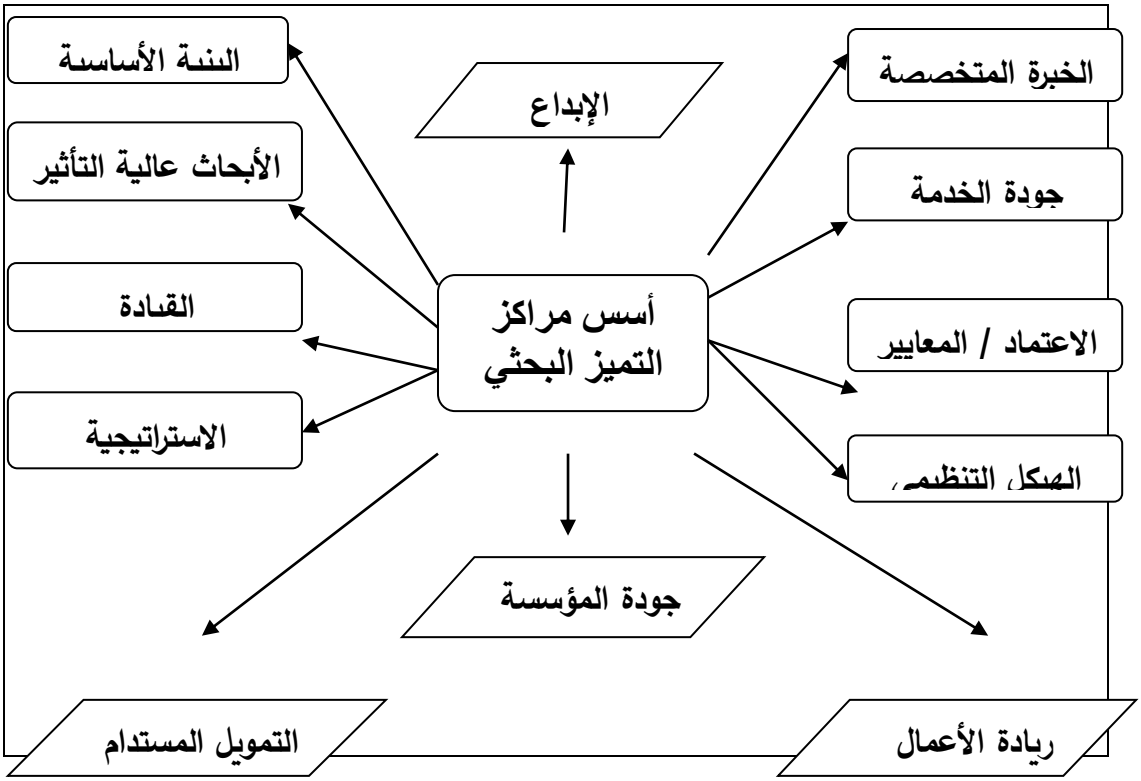

شكل (1) الأسس التي تستند إليها مراكز التميزالبحثي

Source: Manyazewal T, et al., 2022, p.4

ويتضح من خلال الشكل أن مراكز التميز البحثي لها مساران رئيسيان : يهدف الأول منهما للقيام بالبحوث التطبيقية التي تخدم مؤسسات الانتاج من خلال شراكة فاعلة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج ويتمحور اهتمامها حول حل مشكلات الصناعة ودعم قدرات ومهارات العاملين للتعاطي مع المشكلات الاجتماعية، بينما يهدف المسار الثاني للقيام بالبحوث العلمية الأساسية لتأصيل نظريات وقوانين انتاج معارف علمية توجه مسارات البحوث التطبيقية ومن ثم تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي، **.. (Hellstro, T. , 2018, P.548)**

2- جامعة الشركات Corporate University

تُعد جامعة الشركات إحدى الاتجاهات الحديثة لدعم الشراكة بين الجامعات ومؤسسات العمل والإنتاج ، حيث تعمد بعض الشركات لتأسيس كيان متخصص لتنمية مواردها البشرية وإكسابهم كل جديد في مجال عملهم مستفيدة في ذلك بخبرات بعض الجامعات، ويتميز هذا الكيان بانتاج نوع من المعرفة الجديدة في شكل بحث علمي ولكن في إطار ثقافتها التجارية ،

وتزداد أهمية هذا الاتجاه في ظل سعى الشركات لتوجيه البحوث العلمية بالجامعات وليس مجرد الإشراف عليها ، واستدامة المشروعات التعاونية المؤسسية وليست الفردية ، وتوسيع دائرة الاستفادة من الخبرات الجامعية وعدم الاقتصار على عدد محدود من الجامعات ، فضلًا عن تدعيم الثقة وتجسير الهوة بين كلا الطرفين من خلال تطوير مهام ورسالة كل منهما.

وتنطلق فلسفة جامعة الشركات من خلال مضامين ومبادىء منظمات التعلم Learning Organization وتحقيق مبدأ التنمية المهنية المستدامة من خلال تطوير وتحسين معارف وقدرات ومهارات وخبرات الأفراد في مجالات العمل المختلفة ، حيث يتمحور اهتمامها حول تنمية الموارد البشرية ودعم قدرتهم على التعلم الذاتي والمستمر ليتسنى لهم مواكبة وملاحقة كل المستجدات في بيئة العمل سريعة التغيير ، الأمر الذي يُفضي إلى إمداد سوق العمل بالقوى العاملة المؤهلة ، وتستهدف جامعة الشركات تحقيق مجموعة من الأهداف التعليمية والاقتصادية فتسعى إلى تقديم نموذج فعال للتعليم ، وإتاحة فرص متكافئة لكل الفئات الوظيفية بالشركة ، والمساعدة في نمو كوادر جيدة في سوق العمل من خلال اتاحة برامج تعليمية متميزة، وتشجيع النمو الشخصي المستمر للعاملين واشباع حاجاتهم الوظيفية في إطار ثقافة داعمة للتعلم المستمر، ونشر ثقافة الشراكة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتهدف كذلك إلى القيام بأبحاث علمية متميزة يُمكن تطبيق نتائجها لحل مشكلات العمل والانتاج ، وكذلك تحقيق الريادة العلمية لمؤسسات الجامعة في انتاج بحوث نوعية ذات ارتباط وثيق بطبيعة العصر ومتطلبات سوق العمل

.(Antonelli, G&Cappiello,G& Perdini, G.2013,P.40)

وتشهد جامعات الشركات تنوعًا كبيرًا في برامجها، وأنشطتها حيث تُوجه كل منها صوب تلبية جملة من الاحتياجات وفي وقت محدد ، الأمر الذي يُسهل عملية إدارة التغيير وتقليل الفجوة بين الأشخاص العاديين والخبراء، وبالتالي يمكن أن تساعد عناصر التعليم المتنوعة على العمل لتحقيق التوقعات المشتركة ، وبذلك تتبدى أهمية تكوين مجتمعات تعلم قادرة توفير خيارات وظيفية متنوعة في بيئات العمل ؛ ولذا تسعى جامعات الشركات لتنويع معايير اختيار الطلاب ما بين قدراتهم المعرفية ومواهبهم المتنوعة ورعايتها ، مما يُسهم في شعور كل عامل بالتميز حسب مواهبه

وقدراته الخاصة، وبما يُحقق للمؤسسة القدرة على المنافسة العالمية وزيادة الانتاجية وتقديم منتجات جديدة تتسم بالجودة العالية **(Baporikar,N., 2014, P.125-139).**

وعلى الرغم من التنوع الواسع في أغراض مؤسسات الإنتاج وتنوع الأهداف التي تنشدها من وراء تأسيس جامعات الشركات، غير أنه يُمكن التمييز بين ثلاثة نماذج لبرامج وتوجهات جامعات الشركات يُمكن إجمالها من خلال الجدول التالي:

جدول (1) نماذج جامعة الشركات

النموذج الأول: تعزيز السلوك وإستدامته	النموذج الثاني: إدارة التغيير	النموذج الثالث: القيادة وتشكيل المنظمة
تهتم جامعات الشركات المكلفة بهذا الدور في المقام الأول بتعزيز قيم ورسالة المنظمة ، حيث تستخدم شركات مثل ديزني ، التي لديها تمييز استراتيجي يعتمد في جزء كبير منه على سلوك موظفيها ، جامعة كاليفورنيا لغرس عقلية القيم في نفوس أعضائها.	عندما يكون الغرض الأساسي من جامعة الشركات هو المساعدة في إدارة التغيير ، فإن المناهج الدراسية تنحرف بشدة نحو فحص السلوكيات والمعتقدات القديمة والقضاء عليها ثم إدخال رؤى وسلوكيات جديدة. تم تصميم الجامعات ، بلغة نموذج كورت ليوان لإدارة التغيير ، من أجل "عدم التجميد" للسلوكيات أو التغيير أو التحول إلى السلوكيات الجديدة ، ثم "إعادة تجميد" تلك السلوكيات الجديدة في المنظمة	تهدف جامعات الشركات وفق هذا النموذج إلى أن تكون مشاركًا نشطًا في قيادة الاتجاه الاستراتيجي. من خلال إجبار مجموعات متباينة من المديرين وغيرهم من الموظفين على التفكير في الشركة من وجهة نظر استراتيجية ، تعمل هذه الجامعات على تمكين الأفراد بالمهارات اللازمة لقيادة المنظمة إلى المستقبل

Source: Musielak , L.& Management, M. , 2019, P.14.

ويتبين من الجدول أن جامعة الشركات موجهة في الأساس لتحقيق احتياجات وطموحات المؤسسات التي أنشأتها والعاملين بها ؛ ولذا فإن برامجها تستهدف أساسًا استدامة السلوك الراهن أو إدارة التغيير أو قيادة التغيير المخطط ، وقد تنتهي هذه البرامج بمنح درجات علمية (بكالوريوس– ليسانس– ماجستير – دكتوراه) وذلك في التخصصات والمجالات التي تهتم بها المؤسسة الأم، وقد

تقتصر على مجرد التنمية المهنية والتدريب التحويلي لتطوير مهارات ومعارف العاملين في تلك المؤسسات بما يخدم تحقيق أهدافها.

هذا ويعتمد تمويل جامعة الشركات في الأساس على الدعم المالي الذي توفره الشركة لإقامة الجامعة وتأسيسها وتوفير الامكانات المادية والبشرية اللازمة لتيسير شئون الجامعة ، وبعد ذلك تقوم الجامعة بتوفير بعض الموارد الذاتية من خلال تسويق برامجها المتنوعة ، ولما كانت برامج جامعة الشركات التدريبية محليًا وعالميًا سواء المانحة لدرجة علمية أو غير المانحة، وبذلك تعتمد جامعة الشركات على نفسها بشكل تدريجي.

3- الحاضنات التكنولوجية Technology Incubators

تُعد الحاضنات التكنولوجية إحدى آليات الشراكة بين الجامعة ومؤسسات العمل والإنتاج ، حيث إنها مبادرة طموحة من الجامعة تؤسس خلالها منظومة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات المساندة والاستشارية ، تستقطب الأفكار والمواهب الابداعية وتُوفر بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الحرجة الأولى من عمر المشروع لتمكنها فيما بعد للانتقال لأسواق العمل الخارجية ، أى إنها بمثابة مشاريع تنموية تعمل على دعم المبادرين من أصحاب أفكار المشروعات الجديدة الذين لا تتوفر لهم الموارد الذاتية والمعرفة الكافية لتحقيق طموحاتهم ، بحيث لا تظل هذه الأفكار حبيسة الأدراج ويعد ذلك تحولا مهما في دور الجامعات تدريجيا لتحويل النتائج العلمية والتطبيقية البحث في المنتجات النهائية والتقنيات الحديثة في خدمة المجتمع والصناعة والمساهمة في الاقتصاد نمو. التفاعل القائم بين الجامعات ، حاضنات التكنولوجيا ، مجمعات العلوم والتكنولوجيا ، ومؤسسات مماثلة ساهمت في التسوية وتطوير التكنولوجيا المتقدمة والمفتوحة.

وتسعى حاضنات الأعمال لتطوير البحث العلمي ورفع جودته، وربطه باحتياجات المجتمع ومتطلباته، وتوفير الكوادر البشرية والكفاءات العلمية، والبنية التحتية اللازمة من المعامل والمكتبات الرقمية، كما تسعى إلى إنتاج الأفكار الجديدة، وتأكيد إسهام البحث التربوي في التنمية، وتوفير بيئة بحثية مبدعة، وتبادل الخبرات مع حاضنات دولية، وتسويق نتائج البحث التربوي، وتبني المبدعين من الباحثين، والمساهمة في صنع مجتمع المعرفة، ومواجهة هجرة العقول العلمية، والعمل على تطبيق نتائج البحث العلمي، والاستفادة من القدرات البشرية لدى الجامعات(**إبراهيم، 2018، 465**) وتعمل هذه الحاضنات أيضا على دعم المنظمات الصغيرة المبتدئة، وتحقيق الشراكة بين الجامعات

ومؤسسات المجتمع، وتبني الأفكار الرائدة، وتحويلها إلى واقع عملي، والاستفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس وبحوثهم لإحداث التنمية المجتمعية الشاملة(**عبدالحسيب، 2020 ، ص 150**).

وترتكز فلسفة الحاضنات التكنولوجية على الشراكة والتعاون وتبادل الأدوار وتحمل المسئوليات، كما تقوم على دعم وتشجيع الأفكار الإبداعية من منطلق أنها مشروع اقتصادي ناجح كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية ، فالتقدم التكنولوجي الذي يرتكز على الإبداع والتجديد يحدث كنتيجة للتنسيق بين مبادرات القطاعات البحثية والتي تعمل على تطوير تكنولوجيا الابداع من جهة وموارد الدولة والقطاع الخاص من جهة أخرى ، وبذلك تنطلق الحاضنات من فلسفة عمل مؤداها امكانية ازدهار المشروع الاقتصادي الناجح من خلال دعم وتوجيه الخبراء بالجامعة ، وتقوم بوضع برامج تدريب واستشارات مالية وقانونية ، وتنطلق من أن الجامعات تمتلك الأفكار الابداعية ولكنها تفتقر للوسائل المناسبة للوصول إلى اكتشافات ومبتكرات متنوعة ومتميزة.

ويتمثل الهدف الرئيس لحاضنات الأعمال التكنولوجية في إنتاج مشاريع تجارية ناجحة قادرة على توفير فرص عمل وثروة في المنطقة الى جانب تشجيع الابتكار في الدولة ككل ، وذلك من خلال مساعدة أصحاب الأفكار المبدعة على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة ، والانتفاع بنتائج البحوث ، والمساهمة في توطين التكنولوجيا وتعزيز استخداماتها ، وتقديم الاستشارات للمؤسسات المستفيدة في مواقع الإنتاج ، وربط الصناعات الصغيرة مع بعضها ، والإسهام في التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية .**(Abu-Jalil, M. , 2017, P.82)**

4-الكراسي البحثية Research Chairs

تعد الكراسي البحثية إحدى الاتجاهات الحديثة لتحقيق الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والانتاجية ، حيث تعد اسهاما واضحا من الجامعة ومؤسسات التعليم العالي لتحقيق حالة متميزة علمية او بحثية من خلال اختيار مجال علمي ومعرفي كالرياضيات والعلوم الاساسية والتطبيقية والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والانسانية ، حيث تعنى تلك البرامج والانشطة الاكاديمية والبحثية والتدريسية بتحقيق اهداف معرفية لتحسين مشاركة الجامعة في انشطة وقضايا التنمية المستدامة

وتخضع الكراسي البحثية لسياسات وشروط ومتطلبات التعليم العالي ويديرها ويشرف على عملها البحثي والتدريس اساتذة متخصصون وعلميون يتم اختيارهم من بين الاساتذة المشهود لهم بالتميز العلمي والسمعة الاكاديمية القادرة على استقطاب افضل الدارسين والباحثين.

وتستند فلسفة الكراسي البحثية إلى تعظيم القيمة المضافة للجامعة من خلال تنامي الاهتمام بتوفير التمويل اللازم للكراسي البحثية والحرص على زيادة وتنوع الكراسي البحثية ، فكلما زاد عدد الكراسي البحثية زادت فرص التمويل المخصص لها ، وعلى ذلك أصبحت الجامعات المتميزة عالميا تتنافس في استقطاب افضل الاساتذة لادارة تلك العملية التعليمية والبحثية بتلك الكراسي البحثية ، وتتولى الجامعة عملية تهيئة بيئات التعليم والتعلم والبحث العلمي المتميز في معرفة علمية محددة ، او نشاط بحثي معين وفق السياسات التعليمية والمتطلبات الخاصة بكل جامعة منطلقة في ذلك العمل البحثي والتدريسي من خلال عقد تحالفات شراكة مع شركة معينة او احد افراد المجتمع الاثرياء ، او اتحاد من الافراد الاثرياء ذوي الفكر والقناعات بجدوى هذا النشاط البحثي والتدريسي .

وتتنوع الأنشطة الأكاديمية والبحثية الخاصة بطبيعة الكراسي البحثية ، وحسب الأغراض المتنوعة لإنشائها ، وحسب رؤى قادة الجامعة ومديري الكراسي البحثية وتوجهات الممولين للأنشطة البحثية والأكاديمية ، بيد أنه مهما تنوعت الأنشطة البحثية والأكاديمية للكراسي البحثية التابعة للجامعات ،فإن من أهم اغراض إنشائها تنامي الاهتمام بها وخاصة في الجامعات المتميزة عالميا في التصنيفات الدولية ما يلي **(Sokoine University of Agriculture, 2018, p. 4)& (عبدالحسيب، 2020، ص 149).**

- توفير تمويل مناسب لبعض الانشطة البحثية والاكاديمية في بعض فروع المعرفة العلمية
- تعزيز أنشطة وتحالفات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية والصناعية والخدمية والاهلية والمراكز البحثية ذات الصلة
- تدعيم مشاركة الجامعات في نشر ثقافة البحث والابتكار وريادة الاعمال بين خريجي الجامعات والراغبين في اكمال الدراسات العليا
- تدعيم مشاركة الجامعات ومراكزها البحثية المتميزة في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع وتحقيق احتياجاته وتطلعاته في التقدم العلمي والتكنولوجي وجودة الحياة والرفاهية
- تعظيم الاستفادة من الكوادر والخبرات العلمية والبحثية للاساتذة المتميزين والقادرين على اجتذاب افضل الباحثين والدارسين والمبتكرين للالتحاق بتلك الكراسي البحثية

- اقتناص فرص استفادة الجامعات من التمويل المخصص للكراسي البحثية بالجامعات في تحسين ورعاية المبتكرات العلمية والبحثية وتهيئة بيئات ملائمة للبحث العلمي ورعاية الابتكار ، مما قد يفيد في تحسين موقع الجامعة على خريطة البحث العلمي واثراء المعرفة الانسانية في مجال علمي معين ، مما يؤهلها لمكانة متميزة في التصنيفات العالمية
- التوسع في البحوث الدولية والتشاركية في تقاسم المعرفة العلمية والبحثية
- بناء مسارات مهنية وبحثية للباحثين والمبتكرين مما قد يسهم في تعظيم الافادة من قدرات وطاقات خريجي الجامعات والوصول بها لافضل مستوى من التنمية البشرية

ومن أهم المرامي الاجتماعية للكراسي البحثية تعظيم القدرة على بناء روابط قوية ومتينة بين الجامعة وسوق العمل لتدعيم البحوث العلمية المتميزة والسعى الى اقتناص فرص التميز البحثي في مجال علمي معين وتدعيم مواطن القوة فيه ، وقد تهدف الى انتاج البحوث النوعية ، وتقديم حلول عملية للمشكلات التعليمية ، وتعزيز الروابط بين مؤسسات البحث محليًا وعالميًا

ويعتمد بقاء واستمرارية الكراسي البحثية في أدائها لأدوارها المتنوعة بالجامعات على قدرتها على جذب واستقطاب افضل الاساتذة من أصحاب السمعة المتميزة في المجال الاكاديمي والبحثي كما يقوم مدير الكرسي البحثي بانتقاء واختيار الكوادر المتميزة في تقديم الانشطة الاكاديمية والبحثية من اصحاب الابحاث المتميزة او الحاصلين على براءة اختراع او الجوائز العلمية في المجال البحثي او له اسهامات واضحة وبناءة في في تنمية المجتمع المحلي والتخفيف من حدة المشكلات التي تؤرق افراد المجتمع

ومن اهم مرتكزات تميز الكراسي البحثية بالجامعات وجود كيان وطني داخل الجامعة يتولى الإشراف ومتابعة الانشطة المعرفية والبحثية للكراسي البحثية والتدريسية وتؤكد الشراكة على في تمويل الكراسي البحثية على اهتمام المؤسسات الصناعية وافراد المجتمع المحلي والمتبرعين الشخصيين في المشاركة بفاعلية في توحيد الجهود والرؤى والاسهام في تحسين التعليم ورعاية البحث العلمي والاندماج في رعاية الافكار الجديدة والمبتكرين لتحسين المشاركة في التنمية الاقتصادية والمستدامة.

5-الشركات القابضة التكنولوجية Technological Holding Companies

مع الانتشار الواسع والسريع للتطبيقات التكنولوجية والسعى الحثيث نحو التحول الرقمي، فإن هناك العديد من التحديات التي دفعت المجتمعات المتقدمة للبحث في كيفية تطوير اقتصاد ذكي كثيف المعرفة، وقادر على تنمية الأصول النادرة وغير الملموسة التي تُسهم في تحسين القدرة التنافسية للجامعات وزيادة الدور التنموي لها . للسعي نحو زيادة فائض القيمة في الاقتصاد ؛ ولذا فقد أنشأت العديد من الجامعات حول العالم شركات قابضة خاصة بها بحيث تساعد وتشجع العلماء أنفسهم على استخدام التكنولوجيا أو البيانات المطورة على نطاق تجاري من خلال الترخيص أو تسليم الملكية الفكرية ودعم العلماء لبدء أعمالهم الخاصة ، وبالفعل نجحت المملكة المتحدة في تسويق الذكاء الاصطناعي في القطاعات المهمة كالصحة والأمن والخدمات المالية والنقل والطاقة النووية ، حققت على اثرها نجاحات تجارية ومالية ملحوظة **(Westgarth, T. , et al. 2022, p.6)**

وتعد الشركات القابضة التكنولوجية Technology Holding Company THC إحدى أهم نماذج احتضان الأفكار الإبداعية والمبتكرة ، وتعد بذلك إحدى أهم آليات تفعيل الاستثمار المعرفي في الجامعات ، إذ أنها وسيلة ناجحة لفرض السيطرة وإحكامها على عدة شركات تابعة لها بُغية تركيز رؤوس الأموال والنهوض بالمشاريع الكبرى في إطار مجموعة تتسم غالبًا بالتكامل وتوزيع الأدوار ، وبذلك تُعد هذه الشركة بمثابة آلية لجمع مشاريع متعددة تمارس أنشطة مختلفة أو تتواجد في مناطق متباينة داخليًا أو دوليًا ، فتضمن وحدتها من الناحية الاقتصادية واستقلاليتها من الناحية القانونية ، هذا بالاضافة إلى ما يسفر عنها من أنشطة تجارية مثل: برامج التعليم والتدريب ، والتعاون البحثي ، وتسويق الأفكار ، واستثمار الأصول، وتحكم الجامعة سيطرتها على الجميع من خلال السيطرة على الشركة القابضة ذاتها **. (Ministry of Higher Education Malaysia, 2016, P.40)**

وتنطلق فلسفة الشركات القابضة التكنولوجية من سعى الجامعات الى تسويق التكنولوجيا المستحدثة من خلال فتح قنوات واسواق جديدة والقفز إلى اصحاب المصالح واجتذابهم من خلال تاسيس كيان متخصص اكثر وعيا بطبيعة السوق التكنولوجي ومتطلبات المستفيدين وبحيث تقوم الجامعة بدور الميسر بين أصحاب الأفكار الإبداعية من جهة

ومؤسسات الانتاج واصحاب المصلحة من جهة اخرى الامر الذي يفضي الى بناء القدرة التنافسية وتحقيق الاستدامة الذاتية من خلال الأرباح (YUN, J. , 2020 P.42)، كما تستهدف الشركات القابضة التكنولوجية تحقيق حالة من الدعم والتآزر بين الجامعات وبيئة العمل والإنتاج وتعظيم الاستفادة من نتائج البحوث العلمية وتسويق التكنولوجيا الجديدة والتوسع في الأعمال التجارية بالجامعة واستثمار الربح في دعم عمليات التعليم والتعلم والبحث العلمي واستحداث فرص جديدة للعمل ومن ثم زيادة معدلات التنمية الاقتصادية للجامعة والمجتمع ككل وتستهدف الشركات القابضة التكنولوجية كذلك رعاية وتطوير الشركات التابعة لها

https://www.upcounsel.com/purpose-of-holding-company

وتعتمد الجامعات في تأسيس الشركات القابضة التكنولوجية وتمويلها بصفة أولية على الصناديق الاستثمارية من خلال طريقة الاستثمار الفوري أو النقدي ، برأس مال يبدو محدودًا في كثير من الأحيان ثم تبدأ الشركات القابضة في الترويج لأنشطتها وتسويق التكنولوجيا من خلال رعاية الشركات الناشئة ومن ثم استحداث موارد تمويلية متجددة غير أنه قد يعترضها في ذلك العديد من المعوقات ومن بينها محدودية المخصصات من الصناديق وقلة عدد القوى العاملة والاعتماد على مشاريع الدعم الحكومية ، والافتقار إلى نظام بيئي استثماري لتسويق التقنيات المستحدثة ، فضلا عن القيود التشغيلية والتفاوت في قدرات تسويق التكنولوجيا بين الجامعات فثمت اختلافات وتفاوتات جوهرية في قدرات الجامعات على تسويق التكنولوجيا، الأمر الذي يستوجب بلورة برامج لتعزيز القدرات الذاتية للجامعات بحيث تنشىء كل جامعة نموذج متمايز للشركة القابضة للتكنولوجيا مع الاستفادة بتجارب الجامعات الاخرى **YUN, J. 2020,p. (37).**

6- متنزهات العلوم والتكنولوجيا Science and Technology parks

يُؤشر مفهوم متنزهات وحدائق العلوم والتكنولوجيا إلى تأسيس كيان تنظيمي متخصص غير هادف للربح كمبادرة من بعض الأفراد المبدعين ، وتسعى تدعيم ثقافة الابتكار وتعزيز القدرات التنافسية للجامعات والمؤسسات الإنتاجية وتوفير بيئة تعزز مشاركة المعرفة ونقل التكنولوجيا وريادة الأعمال من خلال تعزيز الروابط بين الأكاديميين والعاملين بالمؤسسات الصناعية ، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، مما قد يُسهم في تحقيق بعض أهداف

التنمية المستدامة ورؤية مصر لعام 2030م. وتعد متنزهات العلوم والتكنولوجيا تحولًا مقصودًا يستهدف تغيير بيئات العمل في المؤسسات الصناعية من الاكتفاء بزيادة الإنتاج وتنمية العناصر المادية : كالموقع والمباني ونُظم العمل والبنية التحتية إلى آفاق أرحب من التعاون الوثيق والتازر بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الإنتاجية ، وما يترتب على ذلك من تسويق منتجات معرفية وتكنولوجية جديدة **United nations industrial development organization 2019, p.16.**

ويمكن توضيح تطور الاخذ بمتنزهات العلوم والتكنولوجيا من خلال الشكل التالي

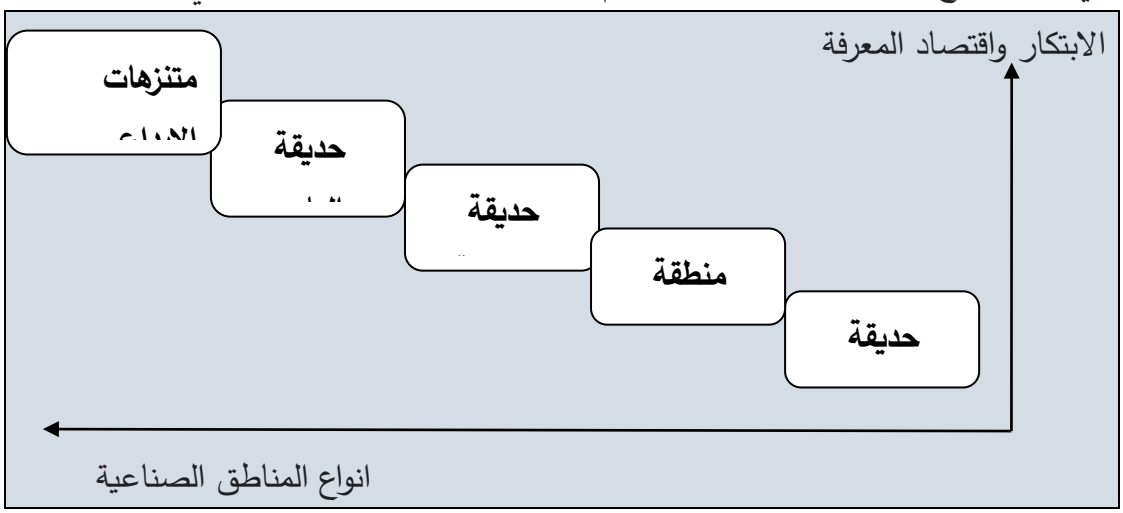

شكل (2): أنواع الحدائق المصنفة على أساس درجة ابتكارها

Source United nations industrial development organization 2015, August, p. 17.

ويتبين من الشكل أن متنزهات العلوم والتكنولوجيا ذات أهمية كبيرة للمؤسسات الإنتاجية في سياق الأعمال الصناعية والإنتاجية، حيث يُمكن تدعيم المبادرات وتعزيز فرص البحث والتطوير والابتكار وتعظيم القدرة التنافسية لأعمالها ونقل التكنولوجيا وتحسين عملية تسويق الابتكارات ومسار لتحسين القدرات الابتكارية وتسريع نمو الأعمال ودعم الاقتصاد الوطني

وهذا ما اسفرت عنه دراسة جوماس وآخرين **Gomas, S. et al. 2022** من خلال تأكيدها على التأثير الايجابي لمتنزهات العلوم والتكنولوجيا في دعم الابتكار وتحسين حياة الأفراد في كثير من المناطق البرتغالية ، وذلك من خلال تشجيع المشاريع الريادية ، وتقديم خدمات الاستشارة والتدريب، ودعم الممارسة الناجحة وتعزيز فرص التمويل المحلي ، كما أكدت دراسة **Alipour. A. , Tahmasebpour. M. , Enayati. T., 2015 .** على أن حدائق العلوم

والتكنولوجيا تعد من أهم العوامل لتنمية ريادة الأعمال وخلق فرص العمل وجذب الأفكار الجديدة وتطبيقها في الصناعة ، وتسويق إنجازات البحث ، وإقامة علاقة بين الأوساط الأكاديمية والصناعة والمراكز البحثية لتلبية احتياجات المؤسسات وخلق فرص العمل، وتقديم خدمات التدريب والاستشارات للمؤسسات الانتاجية بما يدعم زيادة الإنتاجية.

وانطلقت فكرة متنزهات العلوم والتكنولوجيا من أن هناك العديد من الأفكار البحثية والأنشطة العلمية التي لا تنطلق مباشرة صوب تطوير مجالات العمل والإنتاج؛ ولذا فقد بدأ التفكير في بناء متنزهات للعلوم والتكنولوجا تتبنى بلورة وتطويع أنواع جديدة من المعرفة والتكنولوجيا ، واستحداث نماذج مبتكرة للعمل والإنتاج ، مما قد يُسهم في تعزيز مشاركة أعضاء الجامعة في تحليل واقع الصناعة ومشكلاتها بما يُعد توجيها مباشرا لمسارات البحث العلمي ، وتعد جامعة ستانفورد للأبحاث نموذجًا رائدا في هذا الاتجاه **(Ministry of Higher Education Malaysia, 2016, P.34)**

ومن بين المرامي المتنوعة التي يُمكن أن تتحقق من خلال اتجاه متنزهات العلوم والتكنولوجيا تقييم طبيعة مهارات العمل ومعالجة أوجه القصور في مستويات ريادة الأعمال ومهارات إدارة التكنولوجيا للشركات الصغيرة والمتوسطة ، واحتضان الأعمال التجارية ، واستقطاب عروض تمويلية جديدة لتطوير الأعمال القائمة على التكنولوجيا ، واختيار حزمة الخدمات لتقديمها إلى الشركات وتحليل النظام البيئي للابتكار، وبحث آليات خلق القيمة المضافة للشركة، أى هدفها ليس اقتصاديا بحت بل اجتماعيا وثقافيا ، وبذلك لا يمكن النظر لمتنزهات العلوم والتكنولوجيا على أنها منظمات قائمة بذاتها ، ولكنها بالأحرى مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتطوير النظام البيئي للابتكار ،ويساندها في ذلك التعاون الوثيق مع احدى الجامعات أو المؤسسات البحثية الأخرى في القطاع العام، وبذلك تعمد الحكومات لانشاء المتنزهات التي تسعى لتحقيق الاستدامة المالية من خلال المنح والاعانات وغيرها **(European Commission , 2014, P.P.5-6)**

7-الجامعة الريادية Entrepreneurial Business University

تتبنى الجامعة الريادية بعض مبادىء الفكر البرجماتي ، وخاصة في الواقع الراهن الذي يتسم بحالة من التغيير المستمر وعدم اليقين، و أن المعرفة القائمة على أساس العلم ليست ثابتة نسبيًا وانما تتطور من خلال عملية تعلم مستمرة ، فالتجارب الجديدة تدحض بعض

الأفكار الراسخة ؛ ولذا يُعد التفكير أساس التعلم في بيئة ريادة الأعمال كما يعتمد منطق اتخاذ القرار الريادي على الكيفية التي يفكر بها رجال الأعمال الخبراء ويتخذون القرارات ؛ ولذا يجب تضمين الخبرة في عملية التعلم الريادي ، وبذلك تعد نقطة الانطلاق في تحقيق مفهوم الريادة هى كيفية تطوير المتعلمين المبتدئين لقدراتهم على تنظيم المشاريع للتصرف بطريقة ريادية Ha¨gg, G. & Kurczewska, A. (2020, p. 142 ، وبذلك تختلف عملية التعليم الريادي عن الطريقة التقليدية ، ويُمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

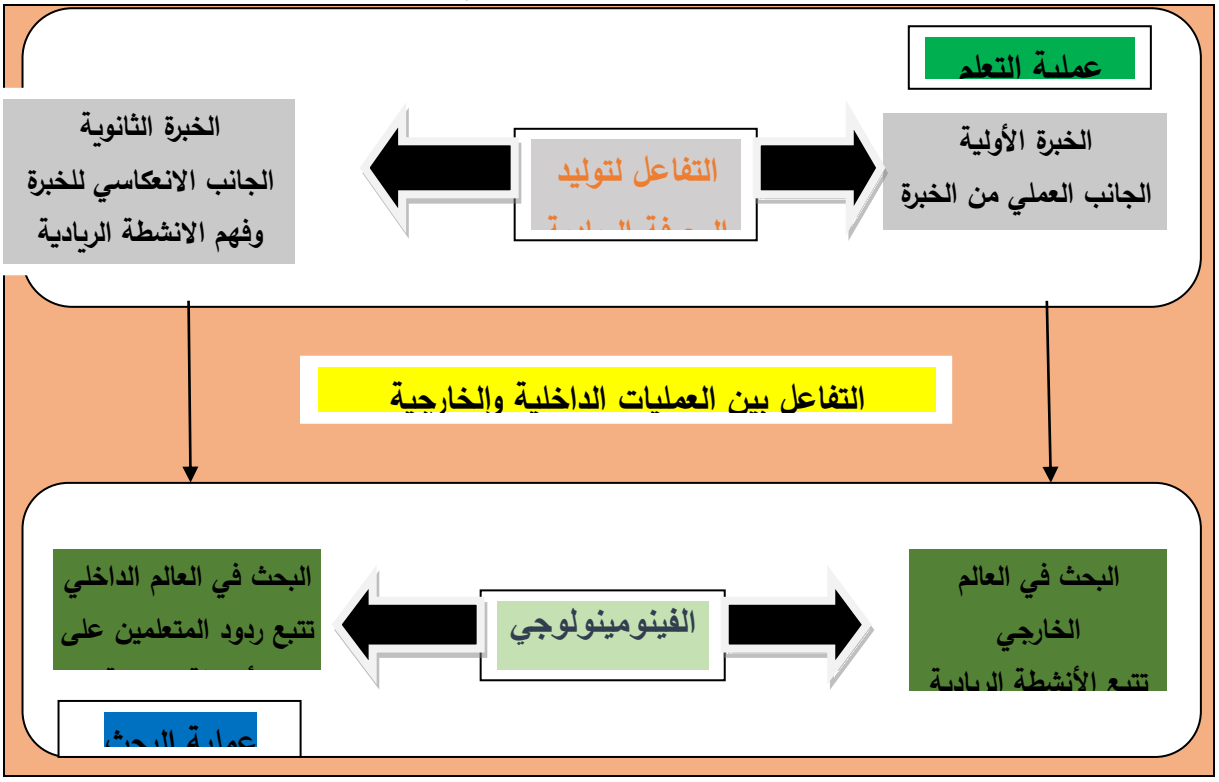

شكل (3) البحث في عملية ريادة الأعمال

Source : Ha¨gg, G. & Kurczewska, A. , 2020, p. 142.

ويتبين من الشكل أن أنشطة المتعلم تتنوع ما بين التعلم المباشر وغير المباشر وعمليات البحث في البيئة الداخلية والخارجية .

وبذلك تستهدف الجامعة الريادية تحقيق التعلم المستدام من خلال توفير المعارف والمهارات اللازمة للطلاب لبدء المشاريع الريادية في المستقبل ، ودمج هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن الأهداف والمهام الرئيسية للجامعة ، ومن ثم فإن نقطة البدء في تحويل الجامعات التقليدية إلى جامعات ريادية تكمن في إعادة تعريف رسالة الجامعة وأهدافها ، ووضع

خطط التنمية الاستراتيجية ، واجراء التغييرات التنظيمية اللازمة ، واستحداث نُظم جديدة للتدريب والتعليم الريادين وانفتاح الجامعة على التعاون وتعزيز الابتكار المشترك مع ذوي المصلحة الخارجيين **(Bikse, V. , et al. , 2016, p. 78).**

وتُسهم الجامعة الريادية في تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الفكرية والبشرية ، وتدعيم التنافس الإيجابي في مجتمع الجامعة من خلال تقدير الجهود المتميزة ورعاية الإبداعات العلمية والبحثية، كما تُسهم الجامعة الريادية في اكتساب مهارات تكنولوجية واجتماعية لاستدامة تعزيز وتنمية رأس المال الاجتماعي، وتُسهم كذلك في توفير بعض متطلبات جودة الحياة من خلال زيادة الربحية واستقطاب القادة والعمال الرياديين الأكفاءء القادرين على إدارة التغيير والمساهمة في التقليل من مخاطر بعض التحديات الاجتماعية.

المحور الخامس: رؤية مقترحة لتهيئة موارد تمويلية جديدة للجامعات من خلال تفعيل الشراكة مع مؤسسات الانتاج

من خلال تحليل فلسفة الشراكة واستجلاء دورها الواضح في توفير مصادر تمويلية جديدة ومتجددة للجامعات، وتحديد القوى والعوامل ذات التأثير في تنامي الاهتمام بالشراكة وتأسيس روابط وعلاقات وتحالفات متينة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج ، بما يُعزز فرص مشاركة الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج للمشاركة الفاعلة في أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وبعد استعراض الاتجاهات الرئيسة للشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج ، والتي تمحورت حول اتجاهات سبعة رئيسة وهى: مراكز التميز البحثي ، وجامعة الشركات ، وحاضنات الأعمال والتكنولوجيا، والكراسي البحثية ، والشركات القابضة للتكنولوجيا ، ومتنزهات العلوم والتكنولوجيا ، والجامعة الريادية ، وما نجم عن ذلك من استجلاء الفرص التمويلية الجديدة والمتجددة لتمويل الجامعات وتحقيق المنافع المتبادلة بين الشريكين بما يُحقق تحسين عمليتى التعليم والتعلم ، وتمويل البحث العلمي ورعاية الابتكار ، وتحسين قدرة الجامعات على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من عقود الشراكة ، بما يسمح بتحسين قدرتها على الصمود والبقاء ومواجهة المشكلات والتحديات ، وتحسين أدائها لأدوارها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية ، وبذلك تُصبح الجامعات إحدى أهم الضامنين والمتحالفين الرئيسيين للتعاطي الجيد مع معطيات التحول التكنولوجي والرقمي ، والاسهام في تحقيق بعض متطلبات التنمية المستدامة، حيث يُمكن للبحث الحالي تأصيل رؤية مقترحة لتهيئة موارد تمويلية جديدة

للجامعات من خلال تدعيم الشراكة مع مؤسسات الصناعة والانتاج ، وفي ضوء اتجاهاتها السبعة التي اقتصر البحث عليها من خلال بناء تلك الرؤية المقترحة في ضوء عناصر ومكونات وأبعاد رئيسة للشراكة وهى : تهيئة سياسات تمكينية ، وبناء ثقافة داعمة للشراكة ، وتفعيل المشاركة الجادة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبناء قدرة الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج على البقاء والصمود، وتحسين الاستجابة التكيفية مع معالم التغيير المتسارع في بيئات التعليم والتعلم والصناعة والانتاج وطبيعة الأعمال، مع تركيز الاهتمام على تمحور آليات التنفيذ ومجالات الشراكة المتوقعة على محاور ومجالات أربعة رئيسة وهى:

- اتاحة فرص التعلم المستمر وتنمية القدرات والمهارات
- تقديم التدريب المنظم والملائم وتحويل مؤسسات الصناعة والانتاج لمصانع للتعلم
- التركيز على إجراء البحوث التطبيقية القادرة على حل مشكلات مؤسسات الصناعة والانتاج
- تقديم الاستشارات المتنوعة في بيئات الصناعة والانتاج والخدمات

ويُمكن عرض النموذج التالي الموضح لمكونات وعناصر الرؤية المقترحة لتهيئة موارد تمويلية للجامعات من خلال تفعيل الشراكة مع مؤسسات الصناعة والانتاج ، كما يلي :

منطلقات ومبادىء الرؤية المقترحة

عصفت بالأفراد والمؤسسات والمجتمعات العديد من المتغيرات ، والتي حولت حياة البشر وطرائق تنظيمهم لمجتمعاتهم إلى عوالم أخرى أكثر قدرة على التوجه نحو توثيق الروابط وبناء التحالفات الصلبة ، بما يحفظ للجامعات ومؤسسات المجتمع المتنوعة قدرتها على اقتناص فرص التقدم والتنمية ، ويمنحها مزيدًا من البقاء والكفاح لأجل الصمود في عوالم متغيرة وشديدة التغيير ؛ ولذلك انطلقت الرؤية المقترحة مهتدية بالعديد من المبادىء والمنطلقات ومن أهمها:

1- توجه الكثير من المجتمعات نحو بناء مجتمعات المعرفة ، حيث أصبح الاستخدام الكثيف للمعرفة وتوليدها ، وابتكار الأفكار الجديدة من أهم معالم اقتصاد المعرفة وبناء الثروة ، وتضاءل نسبيًا الاهتمام بالثروات المعتمدة على الموارد المادية والمباني والتجهيزات.

2- ظهور معالم الثورة الصناعية الرابعة ، والتي ألقت بظلالها وأنواع التكنولوجيا الجديدة الناجمة عنها إلى تغيير كبير في مجالات المعرفة ، وما يترتب عليها من حدوث تحول كبير في طبيعة المهن والوظائف ومهارات العمل في المستقبل ، حيث ظهرت وظائف جديدة واختفت بعض الوظائف والمهن التقليدية ، مما يستلزم من صناع السياسات البحث عن طرائق جديدة لتجسير الفجوة بين المتاح من ذوي المهارات وبين ما تتطلبه طبيعة الأعمال المتغيرة ، وذلك بحثًا عن السلام الاجتماعي ، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ ولذا فقد اتجهت الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج إلى بناء روابط وتحالفات أكثر قدرة على الصمود والتحدي.

3-بروز العديد من الصيغ والنماذج التجديدية القادرة على تجديد البُنى الهيكلية للنظام التعليمي مثل منظمات التعلم ومجتمعات التعلم المهنية ، والتي أدت إلى تحويل الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج إلى مراكز متقدمة للتعلم وتبادل الخبرات وتدعيم الابتكار ، حيث أصبحت الجامعات مطالبة بالاستعداد لدمج مهارات العمل في المستقبل في برامجها ومناهجها التعليمية حتى تتجه نحو مزيد من تحسين جودة التعلم مدى الحياة ، وبذلك تتقلص الفجوة في مهارات التوظيف بين الشباب في مختلف قطاعات العمل والانتاج بما يُؤشر إلى توجه الشراكة لتحقيق مزيد من تبادل الخبرات في مجالات التعلم المستمر ، والتدريب المنظم ، وتقديم الاستشارات ، وتحسين جودة البحوث التطبيقية.

4- الانعكاسات المتبادلة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج ، حيث تأثرت الجامعات بالعديد من توجهات مرؤسسات الصناعة والانتاج وإدارة الأعمال والخدمات ، حيث انعكست الكثير من مفاهيم وتوجهات الصناعة إلى التربية ومؤسساتها المتنوعة مثل : الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية وضمان الجودة والجودة الشاملة والتنافسية والجامعات الخاصة الهادفة للربح ، والجامعة الذكية ، كما تأثرت مؤسسات الصناعة والانتاج بمفاهيم ومعطيات التربية مثل : منظمات التعلم ، ومصانع التعلم ، والتعلم مدى الحياة للجميع ، والتعلم أثناء العمل ، والتنمية المهنية المستدامة.

5-ظهور اتجاه عالمي يُؤشر إلى تنامي الاهتمام بتوثيق ورصانة الروابط والتحالفات بين كافة مؤسسات المجتمع من خلال الشراكة على اختلاف أنواعها ومجالاتها ومستوياتها، وخاصة من خلال التأكيد على عضوية العلاقة بين مؤسسات المجتمع وأهمية تبادل المنافع لكلا الشريكين ، وخاصة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج وإدارة الأعمال والخدمات.

6-زيادة الطلب الاجتماعي للالتحاق ببرامج التعليم الجامعي والدراسات العليا ، مما يُفاقم ضغوط مشكلات تمويل التعليم الجامعي ، وخاصة في الوقت الذي تتجه فيه الجامعات إلى تطوير التعليم وتحسين مخرجاته ، وقد لا يتحقق ذلك إلا من خلال شراكة فاعلة قادرة على تهيئة موارد مالية جديدة ومتجددة تكون ضامنة لرعاية الابتكار وتسويق المبتكرات ، وضمان جودة مخرجات التعليم للمشاركة في مالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7-لقد حددت التقارير الدولية ذات الاهتمام بمجالات المعرفة والمهارات المستقبلية اللازمة لتطويرها في ضرورة التعاون بين مجموعات واسعة من الأطراف والشركاءمثل صناع السياسات والعلماء والباحثين وقادة التعليم والمعلمين ورواد التكنولوجيا والعلوم، والمجتمع المدني والمستثمرين ورجال الصناعة ورجال الأعمال ، بما يُحقق التميز في مجالات رئيسة وهى: التعليم على اختلاف مراحله وتطوير برامجه ومناهجه وتحقيق جودة مخرجاته ، وتطوير البحث العلمي والابتكار في التكنولوجيا والعلوم ، وتهيئة موارد تمويلية لتدعيم برامج المعرفة الجديدة مع توفير بيئات تمكينية قادرة على صنع سياسات ولوائح محفزة للابتكار وريادة الأعمال.

عناصر الرؤية المقترحة

من خلال تحليل الاتجاهات السبعة الرئيسة للشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج تبين أن فلسفة الشراكة باتجاهاتها الحديثة والمتنوعة تتمحور حول تهيئة موارد تمويلية جديدة ومتجددة ضامنة وداعمة لتحسين التعليم ورعاية الابتكار وتسويق البحث العلمي، وتطوير قدرات ومهارات العاملين وتحقيق التعلم المستمر ، وتحسين معدلات الانتاج ، والتحول إلى الربحية والتنافسية القادرة القادرة على

الصمود والتكيف مع المتغيرات ؛ ولذا فإن الشراكة تستثمر في روابط وتحالفات صلبة ومتينة ، وتُحقق المنافع المتبادلة للشركاء، غير أن للشراكة أبعاد وعناصر رئيسة حتى تُحقق مراميها ورسالتها التعاونية والتمويلية، وقد اعتمدت الرؤية المقترحة تلك الأبعاد لتكون عناصر رئيسة ولكل منها متطلبات داعمة لتحقيقها، ويُمكن توضيح ذلك كما يلي:

1- تهيئة سياسات تمكينية داعمة للشراكة بين أنظمة ومؤسسات المجتمع تضمن مشاركة الجميع في التنمية الشاملة والمستدامة ، مما قد يُقلل من إهدار فرص التطوير ويُقلل تكرار المجهودات ، حيث تحرص الحكومات وصناع السياسات على تحقيق التنافسية والاحترافية في الأداء والادارة ، والتحول نحو نماذج جديدة من الحوكمة والاتفاقيات واللوائح القادرة على تأسيس بيئات تقدمية مواتية للابتكار وريادة الأعمال وتسويق المبتكرات في إطار استراتيجية وطنية ملائمة للتحول التكنولوجي والرقمي ومكافحة الاحتكار.

2- بناء ثقافة تنظيمية داعمة للشراكة في الجامعات ومؤسسات الصناعة ، حيث ينبغي على المؤسسات تجسير قناعات وتوجهات لدى مجتمعات التعلم والعمل في الجامعات والمؤسسات بأن المنظمات ينبغي أن تتبنى ثقافات متعددة بتوجهات متعددة ، وإعلاء قيم بناء الروابط والتحالفات المتينة ، وتبادل أوجه النفع للشركاؤء المتنوعين ، مما يُقلل –إلى حد كبير– معيقات الشراكة ومعارضة أنشطتها ، وتحويل قناعات الأفراد وفرق العمل نحو تدعيم آليات التعاون والاستعداد للتعلم مدى الحياة.

3- المشاركة الجادة في أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، حيث أصبح نجاح المؤسسات مرتبطًا –إلى حد كبير– باسهاماتها التنموية والاجتماعة والاقتصادية وتعظيم الاستفادة من المعرفة واستخداماتها وتوليد المبتكرات الجديدة ، ويُمكن رؤية أنشطة الشراكة الفعالة في كثير من جوانب الحياة البشرية وتنظيماتها المتنوعة، حيث تُمثل قطاعات التكنولوجيا والابتكار والتعلم المستمر أبعادًا وجوانب متنوعة للتفاعل والتكامل بين جوانب التنمية البشرية والفكرية المستدامة، والتي تُؤهل الأمم بدورها لتنمية شاملة ومستدامة.

4- بناء قدرة الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج على البقاء والاستمرا ر والكفاح والصمود والاستجابة للمتغيرات المتسارعة على كافة الأصعدة ، وقد تكون جسور الشراكة إحدى أهم آليات البقاء وصمود المنظمات التي تحرص على تجديد بنيتها وهياكلها التنظيمية ، وبناء ثقافة التعلم وتطوير قدرات وجدارات العاملين بها إلى عوالم أكثر حيوية واقتناصًا لفرص التنمية والتنافسية والتميز والجودة.

متطلبات تطبيق الرؤية المقترحة

يعتمد تطبيق متطلبات الرؤية المقترحة على إمكانية تحويل المتطلبات الرئيسة المذكورة إلى آليات ضامنة لعملية تحويل تلك المتطلبات من حيز التنظير إلى حيز التطبيق ، ويُمكن تحديد آليات تنفيذ المكون الأول والخاص بتهيئة سياسات تمكينية داعمة للشراكة من خلال الآليات والمحددات التنفيذية الآتية:

1- صياغة سياسات حكومية داعمة لأنشطة الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع ، وخاصة المؤسسات الصناعية والانتاجية التي تمتلك رءوس الأموال والضامن الرئيس لتحسين أداء الجامعات في إطار الشراكة الناجحة والصامدة والمحققة لأهداف الشريكين.

2- بناء سياسات تعليمية جامعية قادرة على نقل وتوطين رؤية ورسالة الجامعات المعرفية والتكنولوجية والتنموية ، والتنمية البشرية لقطاعات كبيرة من العاملين على كافة الأصعدة ، في إطار استراتيجية شاملة لتعليم الكبار وتنمية وتطوير قدراتهم ، بما يسمح لهم المشاركة في تنمية المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا ونكنولوجيًا.

3- صياغة اتفاقيات تعاون وشراكة مخططة ومنظمة زهادفة ومستمرة قادرة على تلبية احتياجات العاملين في مؤسسات الصناعة والانتاج من المعارف المتقدمة التي تساعدهم على حل مشكلات العمل ، وبما يسمح بتطوير قدراتهم وبناء اتجاهات ايجابية نحو العمل وتنمية المجتمع ، والتعاطي مع قضايا التغيير في بيئات العمل ، ويُعد ذلك استثمار فعال للكوادر البشرية الجامعية ، بما يُحقق موارد تمويلية جديدة ومتجددة للجامعات.

4- وضع استراتيجيات وآليات تنفيذية قادرة على دراسة احتياجات مؤسسات الصناعة والانتاج من البحوث التطبيقية القادرة على حل مشكلات بيئات العمل والانتاج من خلال باحثين أو فرق بحثية متخصصة ، حيث تُمثل الجامعات بيوت خبرة في هذا المجال البحثي، ومن خلال الاستراتنيجيات وعقود الشراكة التعاقدية بين الجامعات ومؤسسات الصناعة وغيرها يُمكن توفير تكلفة البحوث التطبيقة الباهظة وضمان تدريب خريجي الجامعات وطلابها في المصانع وبيئات العمل ، كما تفيد مؤسسات الصناعة والانتاج حل مشكلات بيئات العمل بحلول ومبتكرات علمية ، كما تستفيد كذلك تطوير منتجاتها وتحسين خدماتها ، كما تُسهم تلك الاستراتيجية وآلياتها التنفيذية في تجسير الفجوة بين المعرفة النظرية وبين الممارسات التطبيقية في ميادين العمل والانتاج والخدمات وإدارة الأعمال.

5- تطوير القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لمسارات الجامعات ومؤسسات العمل والانتاج ، بما بسمح بتفعيل أنشطة ومسارات الشراكة بين الطرفين، ويُحقق المصالح المتبادلة في إطار قوانين ولوائح منظمة قادرة على ضمان شفافية البيانات والمعلومات ، والتي تُتيح رعاية شركات الأعمال الفكرية ، واحتضان رواد الأعمال القادرين على إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي ، من خلال مبتكراتهم العلمية والمعرفية وابتكار الحلول السريعة والملائمة للمشكلات الاجتماعية ، وبذلك التوجه وآلياته التنفيذية يُمكن للجامعات تهيئة موارد تمويلية جديدة ومتجددة وملائمة لسياقات التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والتنظيمي<

ويُمكن تحديد آليات تنفيذ المكون الثاني والخاص ببناء ثقافة تنظيمية قادرة على رعاية عملية انخراط الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج وغيرها في تحالفات تعاقدية وروابط متينة ضامنة لعملية تهيئة موارد تمويلية جديدة لتحسين وضمان جودة التعليم الجامعي من خلال استعراض ما يلي:

- توطين ونشر ثقافة الاشراكة باتجاهاتها المتنوعة في الجامعات وفي بيئات الصناعة والانتاج والخدمات ، حيث يُمكن أن تتحول الثقافة إلى طوق نجاه للجامعات في عملية تهيئة موارد تمويلية جديدة ، وبذلك تضمن الجامعات وجود قوى مساندة لأنشطة الشراكة المتنوعة والتحول إلى الاعتداد بأن الشراكة ضرورة ملحة

وحتمية حاكمة لمسار الجامعات لضمان صمودها في البقاء ومواجهة التغيرات سواء كانت الشراكة مراكز للتميز البحثي أو حاضنات تكنولوجية أو كراسي بحثية متميزة أو جامعة استثمارية أو جامعة للشركات.

- بناء اتجاهات وقناعات وقيم حاكمة لبيئات التعليم والتعلم والعمل يمكنها تدعيم الابتكار والتميز البحثي وريادة الأعمال ، وتشارك المعرفة وشفافية البيانات والمعلومات وتدفقها في أرجاء المنظمة ، وتعزيز قيم التكيف مع معطيات التغيير ، واستشراف مستقبل المعرفة وتوجيه البحث العلمي لحل مشكلات الصناعة والانتاج لتوفير موارد داعمة للبحوث التطبيقية.
- تحويل الجامعات وغيرها من مؤسسات المجتمع إلى مراكز وبيوت تعلم وخبرة ، حيث يُمكن أن تتحول الجامعات إلى منظمات للتعلم والابتكار وتقديم استشارات علمية وتدريبية وبحثية وعلاجية ، على أن يتم ذلك من خلال تكوين مجتمعات التعلم المهنية ، وتحقيق التعلم أثناء العمل ، وتعزيز التنمية المهنية المستدامة وتبادل المصالح المشتركة.
- تشكيل رأى عام جمعي مجتمعي يُفضي إلى انخراط مؤسسات المجتمع على اختلاف أنواعها ومراميها في علاقات تعاون وترابط عضوي وتكامل مجهوداتي، حيث إن المجتمع ترتبط منظماته بوحدة بنيوية وعضوية تقتضي من الجميع فرادى وجماعات ومؤسسات أن يتعاون الجميع من أجل تجنب تكرار جهود التنمية ، أو تضييع فُرص التنمية على الوطن من خلال اهدار الأوقات وعمل كل مؤسسة في جزيرة منعزلة عن الأخرى.

تحديد آليات تنفيذية للمكون الثالث والخاص بتهيئة عملية المشاركة الفعالة للمؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع

ويُمكن توضيح بعض آليات تنفيذية خاصة بذلك المحور من خلال ما يلي:

1- احتضان أنواع التكنولوجيا يُحدث تقاربًا ابداعيًا ، كما يسهل الابتكار ويُخفض كلفة معالجة البيانات والمعلومات ، مما يُؤدي بدوره إلى تحسين الانتاجية واتقان العمل وتحسين القدرة التنافسية للمنظمات ، مما قد يُسهم بشكل

حيوي في المشاركة الجادة والفاعلة للمؤسسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويعمل على إيجاد حلول أكثر علمية ومرونة لتجاوز مشكلات بيئات العمل والانتاج متسارعة التغيير.

2- تحسين التواصل بين أفراد وفرق العمل وبين المؤسسات بعضها البعض في مجتمعاتها وخارج مجتمعاتها ، حيث سهلت أنواع التكنولوجيا عملية التواصل ، كما أزاحت الكثير من حواجز ومسافات اختلاف الزمان والمكان ، مما سهل عملية الوصول للبيانات والمعلومات ، وأدى إلى الاهتمام بتطوير قدرات البشر ومهاراتهم للوصول إلى تحسين الأداء والاحترافية ، مما قد يُتيح فرصًا أكثر ملائمة للمشاركة في إيجاد حلول للعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

3- تُؤكد الشراكة على تقليل الصراعات بين الشركاء وتوزيع المهام ، والمرونة في إدارة وتنظيم روابط وتحالفات الشراكة ، مما قد يُؤدي إلى زيادة الثقة المتبادلة بين الطرفين ، ويُحسن عملية الحصول على النتائج والمكاسب المتبادلة ، ويُسهم في تحقيق موارد تمويلية قادرة على تحسين عملية المشاركة في الأنشطة التنمية للمجتمع.

4- تعد اتجاهات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج تتويج لمجهودات متباينة المرامي والغايات ، غير أنها تُعد في حقيقتها اسهام مباشر أو غير مباشر في عملية المشاركة في أنشطة المجتمع الاجتماعية والثيقافية والاقتصادية ، من خلال اسهاماتها في تقديم الاستشارات لحل مشكلات العمل ، وإجراء بحوث تطبيقية مرتبطة ببيئات العمل والانتاج وتحسين الخدمات أو من خلال تدريب الخريجين ، وتنشيط برامج التدريب التحويلي ، ورعاية الابتكا ، ومساعدة رواد الأعمال الساعين لحل المشكلات الاجتماعية وتحقيق جودة الانتاج والتنمية المستمرة ، لزيادة الجودة والربحية والتنافسية.

5- لقد حققت الشراكة باتجاهاتها المتنوعة نجاحات كبيرة في تهيئة موارد تمويلية جديدة ومتجددة للجامعات ، والتي تستهدف تحقيق جودة حياة الفرد ورفاهيته ، والتغلب على المشكلات والتحديات التي تواجهه في بيئات التعليم والعمل ؛ ولذا فإن الشراكة معنية أساسًا بتنمية الأفراد وفرق العمل والمؤسسات

بشكل شامل ومتكامل من خلال عملية استشراف منظمة وتعاونية لأبعاد التنمية في المستقبل ، بحيث يُمكنها توقع مسارات التغيير المعرفي والتكنولوجي ، والتهيؤ لذلك من خلال تنمية وإكساب أفضل الممارسات القادرة على التكيف مع ذلك التغيير في حالة من شمول التنمية لجميع قطاعات المجتمع وفئاته ، حيث إن التنمية الشاملة والمستدامة لا تستثنى أحدًا من جنى ثمارها والإفادة من تطبيقاتها.

تحديد بعض آليات تنفيذ المكون الرابع والذي يرتبط بتدعيم قدرة الجامعات ومؤسسات الصناعة والانتاج على البقاء والاستمرار والصمود من خلال عملية تعاونية لتحسين الاستجابة لمتغيرات بيئات التعليم والعمل ، ويُمكن توضيحها كما يلي :

1- تحسين قدرة المنظمات المتعاونة على توقع الاضطراب البيئي ومواجهته ، حيث تستطيع الجامعات ومؤسسات الصناعة معًا ومن خلال روابط الشراكة وتحالفاتها المتينة تحسين عملية التعاطي الجيد والتمكن من توقع التغيير المتسارع وإدارته لتحقيق التنوع في الاستجابات ، وتقليل مخاطر التغيير وتقلباته على المؤسسات

2- قدرة الشراكة على تحسين عملية التفاعل والتواصل الجيد مع المستفيدين والعملاء والحفاظ على أمن المعلومات الخاصة بهم وخصوصية وسرية حساباتهم ، ومن ناحية أخرى فإن الشراكة قد يسرت اندماج التكنولوجيا المتقدمة وحققت التواصل الفعال بين البشر وبين البشر والآلات من ناحية أخرى

3- امتلاك المؤسسات خطة استراتيجية ورسالة تتسم بالمرونة والتشاركية والتعاونية ، ومن ثم فإنها تسمح لهذه المؤسسات بمقاومة الصدمات ، ومكافحة التغيير العشوائي في إطار تعاوني مع مؤسسات أخرى ، أى أنها انطلقت من خلال ما يُسمى بالعقل الجمعي ، وبذلك تكون أكثر قدرة على التعاطي مع المتغيرات .

4- احتضان التكنولوجيا الرقمية والتمكن من اتقان العمل بها ، وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات الداعمة لأفراد المؤسسة للتعاطي بإيجابية مع

التغيرات الجذرية التي يُمكن أن تُحدثها تلك التكنولوجيا في بيئة العمل والتعلم ، مما يُعزز بدوره فرصة النمو والازدهار على مستوى المؤسسات أطراف الشراكة ، حيث يُمكن لهذه التكنولوجيا الرقمية المستحدثة استقطاب سوق العمل الذي الذي يُمكن أن يُؤدي بدوره إلى استقطاب مماثل للأجور وتفاوتها تفاوتًا أكبر مما كانت عليه في الماضي.

قائمة المراجع

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2020). تقرير التنمية الرقمية العربية 2019 نحو التمكين وضمان شمول الجميع ، قسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية ، الأمم المتحدة ، بيروت.

الفقي ، محمد عبدالله محمد(2020، أكتوبر). رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والصناعة لتطوير البحث العلمي، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية ، ع (3) ، ص ص 188-264.

اللمسي ، عادل حلمي أمين (2022). تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين الجامعات التكنولوجية ومؤسسات الإنتاج على ضوء تجربة جامعات الشركات ، مجلة كلية التربية ، جامعة بنها ، مج33, ع129، ص ص 795-886 .

بكر، عبدالجواد السيد وجمعة، فتحية أحمد إسماعيل والسعودي، رمضان محمد محمد(٢٠١٩). تمويل التعليم الجامعي المصري من موارد بديلة ، مجلة كلية التربية: جامعة كفر الـشيخ – كليـة التربيـة، مـج ،١٩ ع٣ ، ٣٩٧ – ٤٢٣.

بلتاجي ، مروة محمد شبل(2015) . تمويل التعليم العالي في مصر : المشاكل والبدائل المقترحة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مج (16)، ع(3)، ص ص 3-24.

جامعة الملك عبدالعزيز ، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي (1426هـ). الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث ، مجلس البحث العلمي ، جدة.

جمعة ، السيد علي السيد (2020). التمويل المستدام للتعليم الجامعي:الآليات والخيارات ، مجلة كلية التربية ، جامعة بورسعيد ، ع(31)، ص ص 56-95.

دسوقي ، دعاء محمد أحمد (2022). تصور مقترح لإعادة هندسة عمليات الشراكة البحثية بالجامعات المصرية في ضوء رؤية 2030م ، مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ع(46) ، ج(3)، ص ص 93-178.

سليمان، السعيد السعيد بدير (2022).الشراكة بين الجامعة والصناعة في كل من اسبانيا وانجلترا والصين وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية ، جامعة كفر الشيخ ، ع 104، ص ص 333-390.

عبدالحسيب ، جمال رجب محمد(2020). تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، مجلة كلية التربية ، جامعة بني سويف، ص ص 196-223.

---------- (2020). رؤية مستقبلية لتطوير مجال أصول التربية في ضوء الاتجاهات الحديثة ، مجلة التربية ، ع 187، الجزء الخامس، كلية التربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر ، ص ص 136-164.

---------- (2021). رؤية تربوية لبدائل تمويلية بالجامعات المصرية في ضوء مفهوم الجامعة المنتجة، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، مج(192) ، ع (40) ، ج(1) ، ص ص 473-499.

غمري، السيد اسماعيل محمد (2019، أكتوبر). تصور مقترح لتنمية رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي بمصر لتدعيم منظومة الجودة والتحول نحو اقتصاد المعرفة ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ع (108)، ص ص 487-537.

مجمع اللغة العربية (2004). المعجم الوسيط ، ط4 ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة .

محروس، محمد الأصمعي والسلمي ، عبدالله عبدالعالي(2019) . بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤية مصر والسعودية 2030، المجلة التربوية ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، ع(59) ، ص ص 35-70.

محمد ، سحر محمد أبوراضي (2024، يناير). مسارات لتحقيق الاستدامة المالية للجامعات المصرية الحكومية على ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبح العلمي 2030، مجلة كلية التربية ببنها ، مج (35)،ع(137) ، ج(1) ، ص ص 411-552.

محمد، رجب أحمد عطا (2020) وعنوانها الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال على ضوء خبرتي كندا وسنغافورة، المجلة التربوية ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، ج70 ، 381-470.

مطر، محمد محمد ابراهيم (2019، أكتوبر). تخطيط الموارد البشرية مدخل لتحقيق التميز المؤسسي بجامعة المنصورة ، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، ع (108)،ج (1)، ص ص 159-250.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2019). تقرير التنمية الصناعية لعام 2020 " التصنيع في العصر الرقمي نظرة عامة، فيينا .

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم & المكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017). المعرفة والثورة الصناعية الرابعة " تحليل نتائج مؤشر المعرفة العالمي 2017" ، دار الغرير للطباعة والنشر ، دبى ، الإمارات العربية المتحدة.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة& المكتب الإقليمي للدول العربية /برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019). استشراف مستقبل المعرفة 2019، دار الغرير للطباعة والنشر، دبى ، الإمارات العربية المتحدة.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة& المكتب الإقليمي للدول العربية /برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023). مؤشر المعرفة العالمي 2023، دار الغرير للطباعة والنشر، دبى ، الإمارات العربية المتحدة.

Abidin, I, Rani, A. , Ab. Hamid,M. & Zainuddin, Y. (2014). University-Abu-Jalil, M. (2017). The Role of Technological Business Incubators in Supporting and Developing Marketing Capabilities for Entrepreneurship Business and Small Projects in Jordan, International Business Research; Vol. 10, No. 2; P.P. 82-94. ISSN 1913-9004 E-ISSN 1913-9012 Published by Canadian Center of Science and Education

Industry Collaboration, Firm Performance and Stakeholder Theory . International Journal of Contemporary Business Management 1(1): 41-51 eISSN: REQUEST PENDING © 2014 Universiti Selangor 41

American Association of State Colleges and Universities, MAKING PARTNERSHIPS WORK: PRINCIPLES, GUIDELINES AND ADVICE FOR PUBLIC UNIVERSITY LEADERS /) https://www.aascu.org/policy/publications/Partnerships.pdf

Alipour. A. , Tahmasebpour. M. , Enayati. T., 2015 . The Role of Science and Technology Parks in Productivity of Organizations, Journal of Applied Environmental and Biological Sciences , 5(11S)457-468.

Ankrah, S. , AL-Tabbaa , O. 2015. Universities—industrycollaboration: A systematic review, Scandinavian Journal of Management , Vol. 31, Issue 3, September 2015, P.P. 387-408

Antonelli, G, Cappiello, G& Pedrini, G(2013). The Corporate University in the European Utility Industries, **Utilities Policy**, Vol. 25, 33-41.

Ashour, H. K., Mahlhal, A. H., & Jebur, A. K. (2021). The role of productive university in supporting the budget and educational process development. Economic Annals-XXI, Vol. 188(3-4) ,P.P. 23-30.

Baporikar,N. (2014, January). Corporate university edification in knowledge society , International Journal of Strategic Change Management, Vol. 5, No.2 , Inderscience Enterprises Ltd. 125-139. DOI: 10.1504/IJSCM.2014.060258

Bikse, V., et al. (2016). The Transformation of Traditional Universities into Entrepreneurial University to Ensure Sustainable Higher Education , journal of Teacher Education for Sustainability, Vol. (18), No.(2), p.p.76-83.

Centres of Research Excellence (CoREs) Application guidelines for the 2019/20 selection round retrieved from https://royalsociety.org.nz/assets/Uploads/Application-Guidelines-2020.pdf

European Commission 2014 Setting up, Managing and Evaluating EU Scince and

Technology Parks .. An advice and guidance report on good practice, Regional and Urban Policy, Luxembourg, Publications Office of the European Union.

Gomes, S. 2022 . Science and Technology Parks: Opening the Pandora's Box of Regional Development , Journal of the Knowledge Economy, Springer. https://doi.org/10.1007/s13132-022-00995-y

Ha¨gg, G. & Kurczewska, A. (2020). Towards a Learning Philosophy Based on Experience in Entrepreneurship Education, Entrepreneurship Education and Pedagogy , Vol. 3(2) 129–153.

Hellstro, T. (2018). Centres of Excellence and Capacity Building: from Strategy to Impact, Science and Public Policy, 45(4), 2018, 543–552 doi: 10.1093/scipol/scx082.

Hojeij , Z .(2024). An overview of university- industry collaboration in the Arab world. , Journal of Innovation and Entrepreneurship J Innov Entrep ,13, 40.springer available at: https://doi.org/10.1186/s13731-024-00400-9

Manyazewal T, et al. (2022). Conceptualising centres of excellence: a scoping review of global evidence. BMJ Open 2022; 12 , p.p.1-9 . . doi:10.1136/bmjopen-2021-0

Marks, M. & SparkmanM, J. (2018). The New Era of Public-Private Partnership in Higher Education. In P3.EDU100. A Directory of Leading Companies Partnering with Colleges and Universities for Strategic and Financial Impact , Innovation and Public-Private Partnership in Higher Education , April 3-4, 2018, George Mason University & Strada Education Network.

Ministry of Higher Education (Malaysia)(2016). Enhancing University Income: Generation Endowment and Waqf, University Transformation Programme, Purple Book, Malaysia: Kementerian Pendidikan tinggi Malaysia.

Musielak,L.& Management, M. (2019, May).Corporate Universities: Strategic Organizational Learning, Inspirant Group, p. 14. DOI:10.13140/RG.2.2.15581.56807
https://www.academia.edu/41843915/Corporate_Universities_Strategic_Organizational_Learning

OECD (2019). OECD Future of Education and Skills 2030 Conceptual learning framework, SKILLS FOR 2030, Concept Note . retrieved from : : www.oecd.org/education/2030-project

Sokoine University of Agriculture (2018). Operational Policy and Procedures On Establishing Professorial Research Chairs Second Edition June, The Directorate of Postgraduate Studies, Research, Technology Transfer and Consultancies Sokoine University of Agriculture Morogoro, Tanzania

United nations industrial development organization (2019). A New Generation of Science and Technology Parks UNIDO's strategic approach to fostering innovation and technology for Inclusive and Sustainable Industrial Development, Department of Digitalization, Technology and Innovation (DTI) Vienna International Centre, Vienna, Austria

United nations industrial development organization(2015, August) . Economic Zones in the A sean Industerial Parks , Special Economic Zones, Eco Industerial Parks, Innovation Districts as Strategies for Industerial Competitiveness, Unido Country Office in Viet nam .

University-industry collaboration: A closer look for research leaders retrieved from https://www.elsevier.com/__data/assets/pdf_file/0008/1115396/university-industry-collaboration.pdf

Universities Australia Clever Collaborations (2016). The Strong

Business Case for Partnering with Universities. Retreived from https://www.universitiesaustralia.edu.au/wp-content/uploads/2019/06/Clever-Collaborations-FINAL.pdf

Venelin Terziev, V.& Bogdanova, M. (2019). Strategic and Financial Frame of Intervention- Centers of Excellence and Centers of Competence, IJASOS- International E-Journal of Advances in Social Sciences, Vol. V, Issue 13, April 2019, p.p.156-167.

Westgarth, T. , et al. 2022 Understanding UK Artificial Intelligence R&D commercialisation and the role of standards, Oxford insights , Cambridge Econometrics , Department for digital , Culture, Media ,Sport & Office of Artificial intelligence.

YUN, J. 2020 Research on the Growth Strategy of University Technology Holding Companies Based on Public Technology, East Asian Journal of Business Economics 8(4), pp.29-43. doi: http://dx.doi.org/10.20498/eajbe.2020.8.4.29

موقع جامعة القاهرة التكنولوجية ، 2022

cu.edu.eg/Cairo-University-News-14895.htm

https://ar.wikipedia.org/wiki/